4

المهنيون

كان عصام العريان، وهو طبيب ومحام تمتع بشخصية قيادية وشعبية آسرة، وحصل على شهادات جامعية متنوعة، بدءاً بالفن مروراً بالعلم، وانتهاءً بالدين، قد عرف أنه سيواجه ذات يوم رجال الشرطة عند باب بيته. وبحكم كونه من القادة البارزين في الإخوان المسلمين، خضع لمراقبة شديدة خلال السنوات العشرين من تقلبات العلاقة مع السلطات. في تلك الأيام المتفجرة من مطلع التسعينات، عندما ظهر المتشددون الإسلاميون ليهدّدوا أمن وسلامة الدولة، حيث قتلوا رجال الشرطة والسواح الأجانب في الصعيد، وأطلقوا الرصاص على أعضاء مجلس الوزراء في شوارع القاهرة، ظهر العريان في صورة تضاهي صورة نجم من نجوم وسائل الإعلام. وكان نقده اللاذع للنظام، الذي ألقاه بإنكليزية سليمة تقريباً، يشكل مادة متكرّرة في الرسائل الإذاعية لهيئة الإذاعة البريطانية. وكانت شهرته تسبب الإزعاج والضيق لحكومة تستحوذ عليها محاولة احتكار تدفق المعلومات، ورسم صورتها الخاصة في الغرب.

ومثل معظم الإخوان المسلمين، لم يكن العريان متورطاً مع «الجماعة الإسلامية» أو أي جماعة مسلحة أخرى. وفي الحقيقة، كان الإخوان المسلمون، الذين هم أكثر التنظيمات الإسلامية نفوذاً في الشرق الأوسط، قد نبذوا استخدام القوة منذ مدة طويلة، ليركزوا على إقامة دولة إسلامية عن طريق

التغيير السياسي والاجتماعي. ولكن العريان كان يمثل، في العديد من النواحي، خطراً أكبر بكثير من العنف المسلح. خصوصاً وقد أصبح، بحكم كونه وكيلاً للأمين العام لنقابة الأطباء، وهي نقابة قوية تضم مئات الألوف من الأعضاء، صوتاً قوياً يعبر بوضوح عن السخط الذي كان يغلي ببطء داخل الطبقة الوسطى المهنية المتنامية في مصر.

لكن المهنيين المنتمين إلى الطبقة الوسطى المصرية، الذين رعتهم أنظمة الحكم المتعاقبة ليكونوا أدواتها للتغريب، أداروا ظهورهم لرؤية الدولة العلمانية، فقد تربوا على حلم عبد الناصر الخاص بالحراك الاجتماعي وارتقاء كافة فئات الشعب. وبذلوا جهوداً مضنية في الدراسة، ودخلوا الكليات الجامعية على حساب عائلاتهم في كثير من الأحيان. وعندما تخرجوا كان على معظمهم أن يواجه الحقيقة: لقد دفن حلم ناصر مع جثمانه، وكانت فكرة السادات عن التقدم هي سياسة «الانفتاح» التي أعانت النخبة من رجال الأعمال على الازدهار، وكان مبارك أيضاً محاذراً بطبيعته من استثارة أي تغيير جذري.

تُركت الطبقة الوسطى وليس في يدها ما يزيد كثيراً عن الشهادات الرفيعة، من كليات الحقوق والمعاهد العليا للهندسة، غير أن شهادات الدبلوم التي كانت تعرض بفخر، في أطر مذهبة الحواف، في منازل الأهل، لم يكن في وسعها أن تحصل على ما يكفي من المال لتغطية تكاليف حفل زواج بسيط، أو لوضع اللحم على مائدة الأسرة، أو لدفع نفقات عطلة قصيرة على الشاطىء في الاسكندرية. وفي الوقت ذاته، كانت الكثير من القيم الأخلاقية والمعنوية المشتركة في المجتمع المصري ـ قيم العدالة الاجتماعية كما وردت في القرآن ـ يقوضها مبدأ «الرابح يأخذ كل شيء»، الذي ترسخ أولاً أيام سياسات الانفتاح الإصلاحية في عهد السادات، ثم اكتملت في عهد خليفته.

يبدو أن رجالاً من أمثال عصام العريان يعرضون أسلوباً للخروج من المأزق. وكانوا يبحثون عن الفرصة للمزاوجة بين مطالب العالم الحديث وبين

القيم التراثية المرتبطة بعقيدتهم الإسلامية. ولم يكن هدفهم تحديث الإسلام بل طبع الحداثة بطابع سلطة عقيدتهم الإسلامية. وكان العريان وغيره من الإخوان المسلمين الذين يؤمنون بنفس الآراء، ويحتلون مراكز قيادية في نقابات الأطباء، والمهندسين، والمحامين، مستعدين ليثبتوا لمهنيي الطبقة الوسطى أنهم ليسوا مضطرين إلى القبول بالقليل الذي تقدمه الدولة، ولا يتوجب عليهم أن يتنازلوا عن معاييرهم الأخلاقية للتواؤم مع الرؤية المؤمثلة «للتغريب».

وعلى مدى عقد من الزمان، تبين أن الصراع للسيطرة على حركة النقابات المهنية أخذ شكل منافسة لم تستطع الحكومة أن تربحها ببساطة. وعلى النقيض من الدولة اللامبالية، كان الإسلاميون قادرين على أن يمنحوا الأمل لجيل المهنيين الضائع، حيث أدخلوا في اعتبارهم حاجاتهم الدنيوية والروحية معاً. واستغلوا بنجاح موطىء قدمهم الأول في حركة النقابات المهنية لتحقيق سلسلة شاملة من الخدمات التي أمنت الحماية للأعضاء من أسوأ أعمال السلب والنهب لسياسات الحكومة الفاشلة اجتماعياً واقتصادياً. وما من جانب من جوانب الحياة اليومية كان أكثر دنيوية من أن تتناوله أيدي النقابات المسعفة، من الإعانات المالية المتزايدة الخاصة بالأمومة، إلى صندوق الزواج، والمنح التقاعدية الأفضل، ومعونة الإسكان، والمساعدة في المشتريات الاستهلاكية، والعطلات والنزهات التي يمكن تحمل نفقاتها.

كانت كل هذه الخدمات تحمل ختماً «إسلامياً»، وهي طريقة في التوجيه والسيطرة والتنظيم تؤكد على رفاهية المصريين العاديين والوفاء بحاجاتهم. بعضها يعكس سمة دينية صريحة تشمل تمويل رحلات الحج إلى مكة المكرمة. فالحج إحدى الفرائض الخمس بالنسبة لأي مسلم، وصندوق القرض الدوري الذي يلتزم بالفهم التقليدي لتحريم القرآن للفائدة المصرفية. وعندما تدخلت هيئات اتحاد النقابات المهنية المنافسة وفازت بمقاعد مجالس إدارات النقابات في انتخاباتٍ حرة ونزيهة، أظهر الإسلاميون للطبقة الوسطى أن الديموقراطية

ممكنة حتى تحت نظام الحكم الاستبدادي القائم حالياً. وعلى النقيض من الانتخابات المزيفة لمجلس الشعب، أو ما هو أسوأ منها، وأي الاستفتاءات على الرئاسة التي يظل الرئيس يفوز فيها بـ نسبة 95٪ من الأصوات على الأقل، كان الإخوان المسلمون وحلفاؤهم يفوزون من خلال الوفاء بوعودهم في قضايا تتصل بضروريات الحياة المعيشية، وعندما تولوا مناصبهم أثبتوا على العموم أنهم مدراء شرفاء وأكفاء، واستطاعوا تجميع مبالغ ضخمة من الفائض من خزائن النقابة، واحترموا المعايير والتقاليد الديموقراطية.

في أواسط التسعينيات، وجدت الدولة نفسها عاجزة باطراد عن منافسة نفوذ نفس المهنيين الذين أعدتهم وهيأتهم لقيادة التطور الاقتصادي والسياسي في البلاد. وعرفت السلطات أنها سوف تكسب الحرب مع الجماعات الإسلامية التي تستخدم العنف، مهما كان عدد الوزراء أو السواح الذين يمكن أن يصابوا أو يقتلوا في العملية. فمع الدعم المعنوي المقدم من الحليف والراعي، الولايات المتحدة، كان مقدراً لقوات الأمن أن تنتصر دائماً بالقوة الوحشية. ولكن هل يستطيع هذا النظام ذاته، بقادته الذين شاخوا وترهلوا واعتادوا التمدد طيلة النهار على أرائك «لويس فاروق» المذهبة داخل القصور المحصنة، أن يكسبوا حرب الأفكار ضد الجيل الجديد من شباب الإخوان المسلمين؟ مبارك لم ينتظر ليعرف الجواب.

قرع الباب على عصام العريان في كانون الثاني / يناير 1995. فأيقظته زوجته وقالت إن رجال المخابرات جاؤوا لزيارته، فارتدى ثيابه بسرعة وحيّا ستة رجال، ثلاثة منهم في بذّات عسكرية، ويحملون أسلحة أوتوماتيكية خفيفة. واثنان من ضباط أمن الدولة، أحدهما مخبر سبق أن التقاه في كثير من المرات. بحث الرجال في الحجرات بطريقة منظمة، منقبين أولاً في أدراج مكتب العريان الخاص، ثم في أكداس الأوراق والكتب. وعندما جمعوا الأشياء الصغيرة المتناثرة داخل المنزل عن كل ما يتعلق بحياته، وضع العريان

أمتعته الضرورية في حقيبة سفر، وشرب كأساً من الشاي، وصلى. وعندما أشار الرجال أن الوقت قد حان للذهاب، قبل العريان أطفاله النائمين، وودع زوجته، وشرع في رحلة سوف تنتهي في زنزانة مزدحمة في سجن مزرعة طُرّه.

وباعتقال العريان إضافة إلىٰ العشرات من القادة البارزين للإخوان المسلمين بعد شهور، أعطت الدولة الإشارة إلى تغير عميق في استراتيجيتها. وكان أولئك المقربون إلى مبارك قد استنتجوا أنه آن الأوان لكبح جماح الإخوان الذين كانوا حتى هذه اللحظة محظورين رسمياً، ولكن سمح لهم بالقيام بأنشطتهم علناً على وجه العموم. وجاء القبض على العريان قبل عشرة أشهر من الانتخابات البرلمانية التي كان يعد نفسه فيها لإعادة انتخابه لمقعد كان يحتله في مجلس الشعب. وكانت الطريقة الوحيدة لحرمان الإسلاميين من واحد من أكثر مرشحيهم تأثيراً هي الزج به في السجن قبل الانتخابات.

اتهم العريان والإخوان الآخرون بجنح جنائية، غير أن الدوافع الكامنة وراء الاتهام كانت سياسية على نحو واضح، إذ اتهموا بتنظيم جماعة غير قانونية، وعقد اجتماعات غير مرخص بها، وإعداد منشورات معادية للحكومة، أي كل الأنشطة التي أضفى عليها الزمن المشروعية، منذ إنشاء التنظيم سنة 1928، وكل ما تسامحت معه السلطات غالباً على مدى عقود من الزمان.

واشتكى العريان إلى النائب العام أثناء الاستجواب في المحكمة قائلاً: «أنا أعد نفسي في الوقت الحاضر مسجوناً من دون أي أساس قانوني. ومن الواضح، بالاستناد إلى نشاطي الفكري والسياسي على مدى عشرين سنة، ومن خلال عملي في النقابة، أنني أشجب العنف، ولا أرى أي سبب لممارسته».

وفي جلسة استجواب أخرىٰ وجه العريان طلباً مباشراً إلى الرئيس مبارك: «أطلب من الرئيس مبارك... على الرغم من اختلافي معه... أن يفتح صفحة

جديدة توقف تيار الدم الذي ما زال يتدفق من شبابنا ومن الشرطة. . . وأقول له إن البلاد تمر بمرحلة صعبة للغاية».

ولكن مبارك كان قد قلب الصفحة، وبدأ العمل على صفحة مختلفة كشفت عن تغير في الموقف تجاه الإخوان الذين تسامحت معهم السلطات زمناً طويلاً، ولم يكن ثمة حادثة واحدة شملت الإخوان وكان فيها ما يدعو إلى مثل هذا العمل القاسي، بل كان قمع التنظيم يتم بالطريقة التي حدثت من خلالها معظم التغيرات في مصر المعاصرة ـ أي ببطء ـ وعلى نحو غير مباشر، وبمكر، إلى أن تنقض المطرقة الثقيلة فجأة.

في عهد أسلاف مبارك، مرت على الإخوان فترات من التسامح غير الرسمي، تقاطعها موجات دورية من الاعتقالات الجماعية التي حدث أسوأها في عهد عبد الناصر، وفيما بعد، في سنة 1981، أثناء الشهور التي سبقت اغتيال السادات. في البداية، اتخذ مبارك نهجاً مختلفاً. فحين تسلم السلطة بعد مقتل السادات، تبنى لهجة تصالحية وأطلق سراح العشرات من السجناء السياسيين، بمن فيهم بعض من كبار القادة الإسلاميين. وبدا أن نفوذ الإخوان المتنامي في النقابات قد غاب عن انتباه مبارك. فسعى إلى تفادي المواجهة المباشرة مع النقابات على مدى السنوات الاثني عشرة الأولى من رئاسته. توقع أن تأكل الفصائل المختلفة بعضها بعضاً داخل النقابات المهنية، بحيث تنقسم النقابات، وتترك التنظيمات عاجزة من الناحية السياسية.

وبدت المسألة كما لو أنه استيقظ فجأة ذات يوم، ولاحظ ما كان ينبغي أن يتوضح بجلاء منذ سنوات. فبحلول الوقت الذي اعتقل فيه العريان في مطلع سنة 1995، كان الإخوان قد تسللوا إلى الجامعات، والمحاكم، والنقابات. وعندما لاحظ المسؤولون في النظام الصحوة الدينية داخل الطبقة الوسطى، أي الطبقة الأساسية في المجتمع الذي أملوا بتشكيله، كان التحول الإسلامي قد بات من المتعذر إلغاؤه من الناحية الجوهرية.

وما عاد خصوم الدولة الحقيقيون يتمثلون في المؤسسة الإسلامية للإخوان المسلمين التي رضيت بأن تفتت بهدوء واتزان المؤسسات العلمانية في مصر، بل في جيل شاب من القادة الطامحين، مثل عصام العريان. هؤلاء الإسلاميون الشباب، ومعظمهم في الثلاثينيات أو الأربعينيات من العمر، كانوا يختلفون اختلافاً ملحوظاً عن الحرس القديم في الإخوان؛ فعلى حين مازال الإسلاميون «التقليديون» في تنظيم الإخوان يرون العالم من منظور المؤسس حسن البنا، وسيد قطب، والمفكرين الآخرين البارزين في العشرينات والثلاثينات، فإن القادة الشباب هم من نتاج عصر حديث تماماً. وبينما كان الحرس القديم يجد الملاذ في جمعية شبه سرية، ويتستر على كثير من مشكلات مصر المعاصرة، فإن الإسلاميين الجدد سعوا علناً لصبغ الحياة الحديثة بمنظومة من القيم الإسلامية. وكان هذا يعني معالجة مشكلات مهمة مثل التنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان، والشؤون الخارجية، ودور المرأة والأقليات. وطالب هؤلاء الرجال بإنشاء دولة الرعاية الاجتماعية الحديثة التي تستهدي بفهم تقليدي لكن مرن للإسلام. وكانوا يفاخرون بأنهم أكثر انسجاماً مع مواطنيهم مقارنة بالدولة أو معلميهم من الحرس القديم من الإسلاميين.

في أواسط التسعينيات، كان الإخوان يمثلون مجرد الوسيلة المريحة التي كان في وسع الجيل الجديد من الإسلاميين، والمصريين العاديين، أن يصلوا عن طريقها، بالجد والاجتهاد، إلى المجتمع المدني الإسلامي الذي يرغبون فيه. وكان هدف التنظيم المقرر منذ عهد بعيد هو تطبيق الشريعة (القانون القرآني) باعتباره المصدر الرئيسي للتشريع في مصر، ليس واحداً من بين مصادر عديدة. وإذا كان معظم الإسلاميين المعاصرين غير مستعدين، للتعبير الواضح الكامل عن رؤيتهم للمستقبل، أو غير قادرين على ذلك، فقد كانت الخطوط التمهيدية العامة واضحة مع ذلك: إنشاء «نظام إسلامي»، على النحو الذي قرره مبدأ سيادة الشريعة في كل مسائل القانون والسياسة والمجتمع، ورفض

الإيديولوجيات الغربية الفاسدة، والوحدة بين «المسجد والدولة»، والتأكيد على العدالة الاجتماعية. أما العلاقات الاقتصادية فسوف تنطوي على مكون أخلاقي قوي، وسوف تؤكد على تلبية حاجات الأفراد على حساب فئات النخبة التجارية التقليدية والمصالح الأجنبية. ومن الناحية الخارجية، ينبغي على مصر أن تبتعد عن حلفائها الغربيين، ولا سيما الولايات المتحدة، وترفض معاهدتها السابقة مع إسرائيل، وتركز، بدلاً من ذلك، على الأواصر التي تربطها بشقيقاتها من الدول الإسلامية.

أمّا الصورة النهائية للدولة فلم تكن مسألة مركزية بالنسبة لتفكير الإسلاميين الجدد في مصر، ولا تقتضي، على عكس ما يؤكد نقاد الحركة الإسلامية الحديثة، أي عودة إلى نظام متخيل أو سلطنة عربية قروسطية. ومن الممكن صياغة الديموقراطية البرلمانية القائمة في مصر، مهما كانت منقوصة في عهد مبارك وأسلافه، بحيث تتعايش تعايشاً مريحاً مع المبادىء الإسلامية. لأن الهدف هو إنشاء «نظام إسلامي»، لا «دولة دينية» ثيوقراطية.

ألهم هذه الرؤية التزام بالديموقراطية التي وجدت تعبيراً كاملاً عنها في النقابات المهنية التي سيطر عليها الإسلاميون. ولم يفقد قادة، مثل عصام العريان، إيمانهم بالحريات الأساسية أبداً، حتى ضمن حدود الزنزانة الضيقة، المزدحمة، في سجن مزرعة توره، حيث حاولت السلطات أن تعزله عن المجتمع عموماً.

لم يسمح للعريان باستقبال الزوار، باستثناء محاميه وأفراد أسرته المباشرين، غير أن هذا لم يردعه عن مواصلة دراساته الدينية، ورصد الأحداث الجارية عن كثب، وذلك عن طريق الصحافة، أو المذياع، أو خوض مناقشات سياسية مع زملائه من السجناء. وبعد بدايات عديدة فاشلة، بما فيها خطة أجهضت للتسلل إلى السجن تحت ستار امرأة محجبة من أسرته، تدبرتُ أمر فتح خط للاتصال بزنزانته. وقال لي العريان عندما شرعنا في مراسلتنا السرية:

«السجن الحقيقي في داخل الروح لا وراء القضبان. وأنا لا أحس بأنني في سجن، لأن معظم أفراد الأمة سجناء بالقوانين ذاتها التي تقيد حرياتنا. وأنا أتساءل كثيراً بالفعل، ما هو جدوى الخروج من السجن إذا كنا لا نستطيع أن نغير الوضع إلى الأفضل بمزيد من الحرية». «لم يأزف الوقت بعد لأدون مشاعري، ولكن أقول باختصار إن أفكاري، وتحليلي، ومثابرتي على السير في الدرب ذاته، لم تتغير، وباتت إرادتي أقدر على إصلاح الأمور في بلادي، قد يستغرق هذا وقتاً طويلاً. ولكنه طريق لا سبيل إلى تجنبه».

أمّا بالنسبة لمبارك وأوساطه، فقد أصبحوا يمثلون حكومة لم تتغير في جوهرها كثيراً عن أيام ناصر والسادات. وبقي الوزراء المسنون في مجلس الوزراء يتبادلون المناصب في الدوائر الحكومية، وظلت قبضتهم مشدودة على زمام السلطة والمحسوبية على مدى عقود من الزمان. لم يكن للنظام في التسعينيات من أهداف للمستقبل سوى بقائه في السلطة، وليس هناك اهتمام يمكن إثباته في تحسين مستوى المعيشة للمواطن المصري العادي، ولا خطط لمتابعة سياسات تعكس الأهمية المطردة للقيم الدينية في المجتمع.

وفي مقابل هذه الخلفية، كان الصراع من أجل النقابات المهنية وعضوية الطبقة الوسطى فيها، يتشكل في صورة منافسة في الحرب السياسية بين الدولة والإسلاميين. وقد شن مبارك هجومه على الإخوان عندما وثق بأنه قد تجاوز تهديد جماعات العنف المسلح، حيث قتل معظم البارزين منهم على يد قوات الأمن أو وضعوا في السجن. وانتهى الرئيس ووسطه إلى إدراك، وإن تم ذلك في وقت متأخر، أن السيطرة على الأمة إنما ترتكز على كسب ولاء المواطن المصري العادي، ومن أجل هذه الغاية سعوا إلى سجن أبطال الطبقة الوسطى، والتشهير بالإخوان المسلمين الذين يحظون بالاحترام على نطاق واسع على أنهم تنظيم إرهابي، لا شيء يميز بينهم وبين «الجماعة»، أو «الجهاد»

المكروهين. وبالنسبة إلى كل مراقب ذكي، لا يجدي شيئاً وصف النظام لزعماء الإخوان الجدد الصاعدين بأنهم مثيرون للفتن والقلاقل، وثوريون من الطراز الإيراني. فالإسلاميون الشباب، مثل عصام العريان، مثقفون ثقافة عالية، وبعضهم يحمل شهادات رفيعة من جامعات الولايات المتحدة وأوروبا. وعلى النقيض من نظرائهم العلمانيين، الذين حصلوا على وظائف حكومية مهمة عن طريق الارتباطات العائلية، استخدم الإسلاميون تعليمهم لتنمية فهم أكثر تطوراً للعالم، وللمكان الذي يمكن لمصر أن تحتله معه في هذا الكون المعقد. وكان محمد عبد القدوس واحداً من أمثال هذه الشخصيات. وخلافاً للعريان، ترك بصمته خلف الكواليس ولم يخرج إلى الأضواء. وعندما هتفت له من أجل مقابلة، اقترح أن نلتقي في منزله في الزمالك، وأخذت أتطلع إلى مثل هذه الفرصة النادرة. فمعظم أهل الدين يشعرون بمزيد من الارتياح حين يدعونني إلى مكان أقل حميمية، وكان من الصعب معرفة شيء يتصل بالجانب الشخصي عندهم.

بيّن لي عبد القدوس أنه رجل مشغول، وأجاب عن أسئلتي بشكل مباشر، كاشفاً عن أنه سبق له أن فكر في هذه الأمور على مدى سنين. ثم قال: نشرب القهوة في شقته الفاخرة المطلة على النيل. «الحكومة تعلم أن الإخوان المسلمين لا علاقة لهم بالعنف، لقد قرروا اعتقال أعضاء من الإخوان المسلمين، وركزوا على الجيل الشاب ورؤوساء النقابات. فهم يخافون أن يصبح الإخوان قوّة موازية للحكومة». كان من السهل على الحكومة أن تظهر للعالم الخارجي أن كل الإخوان المسلمين هم من الإرهابيين. فالمراسلون الغربيون الذين بدؤوا كتابة التقارير عن الحركة في الثمانينات. استخدموا مفردات محدودة في تقاريرهم عن موضوع الإسلام. وكانت كلمة «أصولي» تستعمل لوصف أي إسلامي يعارض الدولة. ولما كانت وسائل الإعلام الغربية غير مستعدة للتفريق بين الأساليب والدوافع التي تميز إسلامي عن آخر، أو

كانت غير قادرة على ذلك، فقد أشارت ببساطة على أنهم «تنظيم إرهابي» حتىٰ وإن كان آخر عمل عنيف ارتكبته الجماعة يرجع إلى سنة 1949، عندما قتل رجل في الثالثة والعشرين، رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي: أدان حسن البنا هذه الجريمة علانية، ولكن ثبت أن قتله يهدد الجميع بنفس المصير. إذ أطلقت النار على مؤسس الإخوان المسلمين فأردي قتيلاً في شباط / فبراير 1949، في مؤامرة رعتها الدولة، انتقاماً للنقراشي[1].

على أن طهارة أيدي الإخوان لم تكن تعني شيئاً بالنسبة للحكومة. فمباحث أمن الدولة، أقوىٰ أجهزة مخابرات النظام، تكنّ بغضاً شديداً للحركة الإسلامية، كما شنت حملة عنيفة لتشويه سمعة الإخوان وسجن قادتهم. قاد الحملة أحمد العدل رئيس الجهاز، ولفق حكاية تزعم تورطهم في مؤامرات ومخططات معقدة لقلب نظام الحكم. وفي النهاية ضعفت الثقة بالعدل، وطرد من الإدارة، ولكن مبارك كان في ذلك الوقت قد اتخذ قراره.

النقد المعتدل الموجه إلى «المعارضة» الإسلامية خلاّ مكانه لهجوم عنيف. واحتج الرئيس بأن الإخوان جزء من شبكة إرهاب دولية، وقال إن اختراق هذه الشبكة من التطرف الإسلامي ليس مسؤولية مصر وحدها، بل يجب على العالم الغربي مساندة الإجراءات الصارمة المتخذة ضدها. وقال لي قادة إسلاميون إن مبارك عندما علم أن سفارة الولايات المتحدة في القاهرة، وهي معروفة بمخاوفها من المتطرفين الإسلاميين، كانت تعقد اجتماعات سرية مع شخصيات نافذة في حركة اللاعنف، طلب الرئيس وقفاً فورياً لأي حوار كهذا.

قال مبارك لمجلة «نيويوركر»، سنة 1995: «حكومتكم على اتصال بهؤلاء الإرهابيين من الإخوان المسلمين، وكان هذا يجري بسرية بالغة ومن دون علمنا أول الأمر. أنتم تحسبون أنكم تستطيعون تصحيح الأخطاء التي وقعتم بها في إيران، حيث لم يكن لكم اتصال مع آية الله خميني وجماعاته المتعصبة قبل أن

يستولوا على السلطة. ولكني أؤكد لكم أن هذه الجماعات لن تستولي أبداً على هذه البلاد، ولن تكون أبداً على وفاق مع الولايات المتحدة». حقق غضب مبارك العلني النتيجة المطلوبة: فقد قال لي الإسلاميون فيما بعد أن الأمريكان قطعوا اتصالاتهم مع الإخوان فجأة.

استحوذ الخوف على مبارك من أن تتحول مصر إلى جزائر أخرى. فقد ذهب في مناسبات عديدة إلى درجة مقارنة قدرة الإخوان المسلمين على إثارة الاضطرابات بقدرة جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر. حيث سمح لهذه الجبهة بتقديم مرشحين للانتخابات الوطنية سنة 1992، ولكن عندما بات الحزب على أبواب النصر في الاقتراع، قررت الحكومة العلمانية ومؤيدوها في الجيش أن الديموقراطية ليست بالفكرة المستحسنة وألغت الانتخابات، فأطلقت شرارة حرب أهلية وحشية ما زالت مستعرة حتى اليوم. وقال مبارك في مقابلة صحفية، في نيسان / أبريل 1994، مع مجلة «دير شبيغل» الألمانية: «انظروا إلى الجزائر، ماذا حدث هناك؟ لقد نصحت الرئيس الجزائري أن لا يسمح للأحزاب الدينية، لكنه لم يأخذ بنصيحتي. ونتيجة ذلك تواجه الجزائر المشكلات الآن. وأنا أعرف جيداً ماذا يعني خلط الدين بالسياسة، وكل ما يهتم به الإسلاميون هو السلطة، والنفوذ، والمال. ولكن ما دمت رئيساً، سيظل الدين والدولة منفصلين. نحن نعرف جيداً أنشطة السياسيين الإسلاميين منذ سنة 1928 [السنة التي تأسست فيه حركة الإخوان]».

وفي 23 تشرين الثاني / نوفمبر 1995، أي قبل أسبوع من الانتخابات البرلمانية في مصر، حوكم عصام العريان أمام محكمة عسكرية مع ثلاثة وخمسين من الإخوان المسلمين الآخرين. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها مدنيون أمام محكمة عسكرية بتهم لا تتعلق بـ «الإرهاب» الإسلامي. فحتى تلك اللحظة كانت الدولة تحتفظ بأمثال هذه المحاكم لأعضاء حركات العنف المسلم، مثل جماعة «الجهاد»، و«الجماعة» الإسلامية، وهي ممارسة

أدينت على نطاق واسع من قبل جماعات حقوق الإنسان في الداخل والخارج. وعلم العريان عشية محاكمته المقررة بقرار الدولة بمحاكمته أمام محكمة عسكرية يعلم أنه ليس أمامه فرصة للاستئناف. وتلقى الإسلاميون حكماً بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات.

خلال ساعات من صدور الأحكام اقتحمت قوات وزارة الداخلية المقر الرئيس للإخوان في التوفيقية، وهو حي صغير مكتظ بأكشاك الخضار والفواكه في قلب القاهرة. واستولت القوات على ملفات وآلة فاكس ومعدات أخرى، وطردت هيئة العاملين، كما أغلقت أيضاً مكاتب في المبنى ذاته تطبع فيه مجلة الإخوان «الدعوة». وكان المقر الرئيسي قد سمح له بالعمل، من دون أن يتعرض لإزعاج أو مضايقة السلطات منذ السبعينيات، على الرغم من وضعه «غير القانوني».

أعطت هذه الغارة إشارة البدء لأشد الإجراءات القمعية التي تعرض لها الإخوان منذ سنين. ولم تكن يد الدولة قد انقضت عليهم بمثل هذه الشدة منذ أواخر سنة 1954، عندما اتهم ناصر الإخوان بمحاولة اغتياله الفاشلة. وهناك عدد من المؤرخين الذين يعتقدون الآن أن الهجوم على ناصر كان مسرحية مدبرة من قبل الحكومة، كجزء من محاولة لسحق التنظيم مرة وإلى الأبد. وقد أعدم ستة من الإخوان شنقاً، وسجن الآلاف غيرهم، وأحرق المقر الرئيسي، وشنت الصحافة حملة دامت شهرين تناولت بالتفصيل «المؤامرة على الرئيس»[2].

في الوقت الذي اتخذ فيه مبارك إجراءاته الصارمة ضد الإخوان، كانت شعبية الحركة الإسلامية قد اكتسحت الساحة، وكان كثير من المصريين يرون في الإخوان ترياقاً مقبولاً ومضاداً لحركات العنف المسلحة ووسيلة للتغيير من دون عنف. فالنقابات ذاتها تمثل رمزاً لما كان الإسلاميون سينجزونه إذا ما أعطوا حرية كافية. وكان أن شكلوا من النقابات مؤسسات تقوم على الاكتفاء الذاتي وتدار بالأسلوب الديموقراطي، وحلت محل كثير من الوظائف التقليدية

التي كانت تضطلع بها حكومة يمنعها عجزها، أو تصلبها، أو فسادها، من أن تخدم الناس. وكانت هذه المنجزات، من جانب نقابات أعيد تجديد دمائها، تمثل تحدياً لمشروعية الدولة، ولذلك كان لا بد من وقفها.

في أيار / مايو 1995، اقتحمت الشرطة المقر الرئيسي لنقابة المهندسين، في شارع رمسيس الذي يعد من أعرض الشوارع المشجرة في القاهرة. وسد الضباط المدججون بالسلاح المنافذ ليحولوا دون دخول المهندسين، وصادروا ملفات وتجهيزات أخرى، واعتقل العشرات من الإسلاميين. وسرعان ما جاء دور نقابة المحامين. وكانت الحكومة قد ضمنت موافقة المحكمة على وضع النقابة، مع نقابة المهندسين، تحت الحراسة التي قيدت معظم أنشطتهما. وطرد الإسلاميون من أعضاء مجلس الإدارة الذين انتخبوا سنة 1992، من وظائفهم، ووضع مكانهم أشخاص تثق بهم الدولة، كما تم تجميد الحسابات المصرفية التي تملكها النقابتان، بالإضافة إلى معظم الودائع والأصول الأخرى، وأغلقت النوادي الاجتماعية التابعة لكل منهما، وحظرت اللقاءات بين أعضائها.

وكان من الممكن أن يؤدي الإغلاق إلى ترك النقابات في حالة من الإهمال والنسيان، ولكن الذين انضموا إلى الإسلاميين حديثاً من المهندسين، داخل الطبقة الوسطى، أثبتوا مع ذلك ولاءهم للصحوة الدينية، فكانوا يزدادون بعداً عن النظام الحاكم باطراد.

ولم يكن الارتباط الوثيق بين الإخوان المسلمين ومهنيي الطبقة الوسطى، الذي بدأ في أواسط الثمانينيات، حدثاً عارضاً، فقد دام وقتاً أطول مما توقعه الحرس القديم. وكان الإخوان قد سعوا، منذ أيامهم الأولى، إلى تغيير المجتمع من الداخل. وقد كتب حسن البنا يقول في رسالة إلى أتباعه، سنة 1943 «إخواني، أنتم لستم جمعية خيرية، ولا حزباً سياسياً، ولا تنظيماً محلياً، بل أنتم روح جديد في قلب هذه الأمة لتهبوا لها الحياة عن طريق القرآن، وإذا قيل لكم إنكم سياسيون فأجيبوا بأن الإسلام لا يسمح بالتمييز، وإذا اتهمتم

بأنكم ثوريون فقولوا: نحن أصوات للحق والسلام اللذين نؤمن بهما كثيراً»[3].

وفي وقت مبكر يرجع إلى الحرب العالمية الثانية، كان الإخوان يرون في أنفسهم البطل المدافع عن القوة العاملة المصرية المتحررة من الوهم. وكانت البطالة الناجمة عن إغلاق منشآت الحلفاء، والتضخم الشديد يدفعان «موجات من الأعضاء» للتدفق أفواجاً إلى مقرهم الرئيسي[4]. وبعد الحرب، أنشأ الإخوان قسماً للعمل كان العمال يدعون إليه ليشهدوا لقاءات للاحتجاج على سياسات الحكومة الاقتصادية. واتخذ قسم العمل داراً للمقاصة من أجل الوظائف للعاطلين. وظل هذا القسم ذاته طيلة الأربعينات نشطاً في تنظيم النقابات بين عمال النقل والنسيج[5].

وبحلول الثمانينات، انتهت النقابات المهنية إلى أن تعرض على جيل الشباب من الإسلاميين أفضل وسيلة لتغيير نظام مصر السياسي والاجتماعي. الدستور يحظر الأحزاب المبنية على أساس ديني، مما يجعل من المستحيل على الإخوان المسلمين أن يتقدموا بمرشحين عنهم إلى الانتخابات البرلمانية. وبدلاً من ذلك، كان الإسلاميون، مثل العريان، يضطرون إلى دخول الانتخابات عن طريق الترشيح تحت راية أحد أحزاب المعارضة القانونية، ونتيجة لذلك كانت مقدرتهم على خوض الحملة صراحة، من أجل أفكارهم، مقيدة، وكان نجاحهم محدوداً. وكانت أمثال هذه الاقتراعات أيضاً عرضة لتلاعب واسع النطاق بالأصوات، وحشو الصناديق بأوراق مزورة من قبل عملاء الحزب الحاكم، كما أفادت بذلك تحقيقات المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والعديد من المراسلين الغربيين. في سنة 1987 فاز المرشحون المرتبطون بالإخوان بثمانية وثلاثين مقعداً من أصل 444 في مجلس الشعب، بعد أن ترشحوا تحت رايات حزب العمل وحزب الأحرار. ولكن بعد ثماني سنوات ضمنت الدولة ألاً يكون الإخوان ممثلين في البرلمان، فلم ينتخب مرشح واحد من أصل مئة وخمسين مرشحاً من الإخوان دخلوا مستقلين أو في

تحالف مع حزب العمل. على أن أولئك الذين خرجوا على رأس القائمة من التصويت رأوا هوامش فوزهم تتبخر في الجولة الثانية، فيما يقول المنتقدون المحليون والأجانب إنه تلاعب سافر بالأصوات، واستخدام لأساليب التهديد من قبل مؤيدي الحكومة.

وعلى النقيض من الحكومة، سرعان ما أدرك الإسلاميون أن ثمة تحولاً دراماتيكياً قد حدث في التركيبة الاجتماعية لنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين. فمن الناحية التاريخية، كانت هذه المهن تستمد عناصرها من الطبقات العليا في مصر، أي من القلة الموسرة التي أتيح لأفرادها الحصول على التعليم العالي، ومن ضباط الجيش وكبار البيروقراطيين في الدولة الذين يتمتعون بالامتيازات. وكثيراً ما كان رئيس النقابة، حالما تختاره الدولة، يستخدم مركزه ليكون نقطة الانطلاق إلى مقعد في مجلس الوزراء. ولكن بحلول الثمانينات كان تحقيق ديموقراطية التعليم العالي، الذي استهله ناصر قبل سنوات قد أخرج جيلاً جديداً من المهنيين المدربين من خلفيات اجتماعية واقتصادية أكثر تنوعاً. وكان المهندس الجديد، أو المحامي، أو الطبيب، أقل ثراء إلى حد بعيد، أو أقل ارتباطاً والتزاماً من الناحية السياسية، وأكثر تديناً ومحافظة من الناحية الاجتماعية، من زملائه الأكبر سناً. وفي الوقت ذاته، كان النظام قد أفرز أعداداً متزايدة من المهنيين المدربين تفوق بكثير قدرة الاقتصاد المتعثر على استيعابها.

تمثل هدف ناصر، إنشاء نظام اشتراكي من بقايا حكم الملك فاروق الأبوي، الذي شجع على وجود تقسيمات محددة بدقة داخل المجتمع. وقد جاء ناصر، مثل كثير من زملائه الضباط الأحرار، من أصول متواضعة، وكان يضمر ازدراءً خاصاً للنخبة المصرية التقليدية. وفي سنة 1961، أطلق موجات كبيرة من عمليات التأميم التي استولت فيها الدولة على الصناعات الكبرى، وعلى كل النظام المصرفي، والتأمين، والتجارة الخارجية، والمرافق،

والخطوط الجوية، والكثير من المخازن الكبرى للبيع بالمفرق. ولكن تمثل أحد العيوب الأساسية لإصلاحات ناصر، عدم مقدرة الدولة على توليد عملة صعبة لدفع قيمة الواردات التي كانت تحتاجها. أما الافتقار إلى التكنولوجيا والكفاءة، فقد منع الاقتصاد المركزي في مصر من تصدير سلع قادرة على المنافسة في الأسواق الأخرى.

وعندما وصل السادات إلى السلطة في 1970، حاول تحديث القطاع العام المتداعي، وفتح الاقتصاد للأسواق الغربية (سياسة الانفتاح). والفكرة هي أن يحفز النمو المحلي والاستثمار الخارجي وأن يدفع بمصر بعيداً عن تراث ناصر المبني على التخطيط المركزي، باتجاه اقتصاد السوق الحر. وعلى كل حال، فقد كانت النتيجة اقتصاداً هجيناً ينطوي على الكثير من علل كلا النظامين: فلم يستثمر إلاّ القليل في الزراعة والصناعة، وذهب الكثير إلى قطاع الخدمات وشراء الواردات. في الوقت ذاته، كانت الهجرة المستمرة من الريف إلى القاهرة، في ذروة اندفاعها، مما أدى إلى نشوء انفجار سكاني في المدينة، مع استنزاف العمال من المناطق الزراعية باطراد، وهبوط حصة الفرد من إنتاج الغذاء، ولهذا اضطرت مصر إلى الاعتماد على مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة، واستيراد أكثر من نصف حبوبها، من أمريكا على الأغلب أيضاً.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى سياسات ناصر، ساء وضع القطاع العام المترنح خلال السبعينات. كما تعرض التغيير السياسي للإحباط على العموم، وأدخل السادات نظاماً يقوم على تعدد الأحزاب ولكن جرّده من كل معانيه بحرمان فصائل المعارضة من لعب أي دور حقيقي. ومع ذلك فقد فرضت الضغوط الداخلية والخارجية درجة لا مندوحة عنها من التحرر الاقتصادي والسياسي. ثم إن العلاقة الجديدة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي نجم عنها الحصول على مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة بلغت 10٪ من إجمالي الناتج القومي المصري من سنة 1975 إلى سنة 1991، أعطت

الولايات المتحدة قوة نافذة لتشجيع سياسة الخصخصة على نطاق واسع.

لكن هجرة اليد العاملة المصرية إلى دول الخليج نتيجة لطفرة البترول في أواسط السبعينيات، خففت الضغط عن حكومة السادات لكي تظهر الفوائد الفورية لسياساتها الخاصة بالانفتاح. بلغ الحجم السنوي للتحويلات من الخليج خلال شطر كبير من الثمانينيات ثلاثة أضعاف العائدات المتجمعة من قناة السويس والسياحة، وهما المصدران المصريان الرئيسيان للقطع الأجنبي، ومثل معدل 30٪ من واردات مصر من العملة الصعبة[6] ـ. ويقدر أن حوالى 1,2 مليون أسرة استفادت من تحويلات واحد أو أكثر من العمال المهاجرين خلال الثمانينيات، وقد بلغ عددهم على وجه التقريب 12,6 مليون مصري، أو حوالى 23٪ من السكان[7].

ومع ذلك فقد أدت طفرة البترول ذاتها، وهي التي كانت في ذلك الوقت صمام أمان لقي الترحيب وخفف الضغط السياسي والمالي على الدولة، إلى تغذية السخط بين صفوف أفراد الطبقة الوسطى، وأعانت على تسريع الصحوة الدينية. وذلك أن عشرات الألوف من المهندسين، والأطباء، وغيرهم من التكنوقراط اضطروا إلى البحث عن عمل في البلدان الأجنبية مؤكدين عدم قدرة بلادهم على تلبية حاجاتهم. وكانت الرواتب في دول البترول تعادل عشرة أضعاف مثيلاتها المتوفرة في الوطن. وعرف العديد من الشباب أن أحلام الزواج والأسرة والمنزل الخاص بهم تعني أولاً سنوات من الجهد فيما وراء البحار لتجميع المال المطلوب. كما كانت الحياة في دول الخليج العربي تعرضهم أيضاً لفهم صارم وقوي للإسلام أعطىٰ الكثيرين فكرة جديدة عما يعنيه كون المرء «مسلماً صالحاً». في السعودية تحظر الكحول حظراً شاملاً، خلافاً لما يحدث في مصر، ويطلب إلى النساء ارتداء الحجاب أمام الناس. ومثل هذه السياسات الاجتماعية، إذا ختم عليها بخاتم الموافقة من قبل علماء الدين والمشايخ، بات من السهل تصديرها إلى الوطن. وعندما جفت منابع الإثراء في

الخليج وتبخرت الوظائف الجيدة، عادت مشكلات مصر الاجتماعية والاقتصادية الراسخة الجذور إلى الظهور بشكلها الكامل.

حاول مبارك أن يصلح الضرر بخفض الدعم الحكومي، ورفع أسعار المنتجات الزراعية، وإصلاح إدارة القطاع العام. ولكن لم يطبق إلاّ القليل من التغيرات الهيكلية الحقيقية. وبحلول أواسط الثمانينيات وقعت مصر في أزمة اقتصادية خانقة، إذ بلغ الدين القومي أربعين مليار دولار، وهبطت أسعار البترول، لتضعف قيمة صادرات مصر المتواضعة منه، وتسبب نقصاً في القطع الأجنبي. ولم تكن طبقة «الأثرياء الجدد»، التي أفرزتها سياسة الانفتاح، على استعداد طبعاً للتخلي عن المزايا والمكاسب التي تتمتع بها لصالح أولئك الذين حرموا من فترة الإثراء التي رعتها الدولة، وكانت أية محاولة من جانب الحكومة لانتزاعها منها ستعرض النظام للمخاطرة بتنفيذ وإبعاد أنصاره ومؤيديه الرئيسيين.

وبعد أكثر من عشرين سنة من التجريب الاقتصادي، ترك مهنيو الطبقة الوسطى، الذين ظفروا بدرجاتهم العلمية عن طريق إصلاحات عبد الناصر وتوسيع التعليم العالي، في خضم التيار، وكانوا غير قادرين على إيجاد أسلوب حياتي يتماشى مع مؤهلاتهم التقنية أو أهدافهم الاجتماعية. فقد كانوا يحملون درجات جامعية غير أنهم يتلقون رواتب لا تعكس مؤهلاتهم ومنجزاتهم. وتبين إحصاءات الحكومة في تشرين الأول / نوفمبر 1991، وهي آخر الإحصاءات المتوفرة، أن الراتب الشهري المعدل المتوسط للمهندس المدني بلغ 336 جنيهاً، أي أقل من 100 دولار. أما متوسط الرواتب الشهرية للأطباء فحدد بمبلغ 332 جنيهاً، بينما كان المحامون يكسبون 292 جنيهاً، أي حوالى 85 دولاراً[8]. ولم تتغير هذه الأرقام تغيراً جوهرياً في السنوات الأخيرة.

حيثما ذهبت، لقيت تحرراً عميقاً من الوهم لدى مهنيي مصر. وكان معظمهم يمثل الجيل الأول الذي يحظى بالتعليم في عائلاتهم، بعد أن قدموا

تضحيات جلى ليحصلوا على الشهادة الجامعية. وحسبوا أن هذا سيحقق فرقاً له شأنه. ولكن ما جدوى التعليم العالي إذا كنت تكسب قدراً أكبر من المال من قيادة سيارة تكسي؟

تذكر محمد عبد الله الشامي، وهو مهندس ومعلق في صحيفة المعارضة، «الشعب»، يتذكر ذات يوم: «كان أبي يعمل في مصفاة حكومية، وكنا فقراء من الطبقة الدنيا، وبلغ من فقرنا أننا لم نكن نملك معاطف. وذات يوم حصلت على منحة تعليمية، وسمح لي أن أقابل عبد الناصر لأستلم جائزتي.

كان ناصر طويل القامة وكنت ضئيلاً، وتناول ناصر يدي واستطعت أن أرى الدموع في عينيه. وقال لمساعديه في مكتبه: (هؤلاء الأولاد يعانون من سوء التغذية). وفي اليوم التالي أعلن مجلس قيادة الثورة أن الطلاب في الجامعات يجب أن يعطوا منحة شهرية. وأعطوني اثني عشر جنيهاً، وكان مبلغاً كبيراً في ذلك الوقت.

كان ناصر يقول دائماً: قد أخرجت الناس من الأحياء الفقيرة، غير أنه لم يكمل العمل، إذ أنشأ قوة عاملة ضخمة كان من الممكن أن تصبح طبقة وسطى، ولكن هذا لم يحدث أبداً. وهذا أحد الأسباب التي جعلت الإسلاميين يصبحون أقوياء، ولم نتخل عن الحلم حتى الآن».

استطاع الإسلاميون ردم الهوة التي انفتحت في الاقتصاد المصري بين القلة الموسرة والطبقات الدنيا الضخمة، التي تورمت الآن بتحرك المهنيين العاطلين نحو أسفل السلم. وقد دفع تحسن مستوىٰ المعيشة لدىٰ القلة التي ازدهرت في فترة الانفتاح ـ ولقبت صحف المعارضين أفرادها بـ «القطط السمان» ـ الغالبية العظمىٰ من المهنيين المفقرين إلى المطالبة بإحداث تغييرات عميقة في حياتهم. وحين لم يعودوا على استعداد لترك مصيرهم في يد الحكومة، أخذوا في البحث عن مكان لهم في العملية السياسية. وأثبتت

النقابات أنها متنفس مثالي لأمثال هذه الأشكال من الإحباط، وانتهز الإسلاميون الجدد الفرصة ليتعهدوا بصقل وتهذيب هذا الجيل الضائع الذي انتهت أحلامه بتحرك اجتماعي نحو الأعلى إلى الإخفاق والعيش عند خط الفقر.

قال محمد علي بشر، الأمين العام السابق لنقابة المهندسين، يفسر السبب وراء اندفاع شعبية الإسلاميين العارمة: «ليس هناك مصنع في الحركة الإسلامية ينتج هذه الأفكار، وكل أفكارنا تصدر عما يقول المهندسون لنا إنهم يريدونه، وهذا مماثل لسؤالك أطفالك ماذا يريدون. ولكن ما من أحد في حكومتنا يحفل بما نريد، وما من أحد يسألنا. وهناك نكتة في مصر تقول: «إذا كنت لا تريد لامرئ أن يكون وزيراً فأوعز إلى الناس أن يمدحوه، ولا ريب أن الدولة لن تختاره».

على أن إلهام التقدم الإسلامي داخل النقابات المهنية ربما لم يأت من الأعلى، على طريقة نظام التجميع في المصانع. ولكن لا جدال في أن الإخوان الملتزمين بتحقيق حلم حسن البنا في التغيير الاجتماعي من الداخل، كانوا يملكون التنظيم والنظام اللازمين لتحويل النقابات المحتضرة إلى قوة سياسية فاعلة. أما بين الإخوان أنفسهم، فإن الجيل الشاب من الإسلاميين هو الذي جاء إلى المقدمة. وقال أبو العلا ماضي، وهو واحد من الجيل الجديد الذي ظهر، يشرح لي الأمر: «ليس لدى الإخوان خطة محددة حول المؤسسات التي ينبغي التغلغل فيها. لقد كانت هذه فكرة من أفكار الإخوان، ولكن تنفيذها كان متروكاً للإسلاميين الشباب».

سعىٰ الناشطون الأحدث سناً إلى إيقاظ الإخوان الأكثر تقليدية من سباتهم، وقال صالح عبد الكريم، وهو مهندس ناجح تعلم في بريطانيا، وأصبح فيما بعد رئيساً لإحدىٰ النقابات: «كنا نريد لمصر أن تكون أكثر إسلامية، ومن الحكومة أن تكون أكثر وطنية، وكنا نريد أن نضع للدولة مثالاً يحتذىٰ، ولكن من أجل أي غاية؟ هذا شيء لم نكن نفكر فيه. وما من أحد

حسب في أي يوم من الأيام أننا سوف ننتقل من النقابات لنستولي على قصر عابدين».

وبتوجيه من عبد المنعم أبو الفتوح، رئيس اتحاد الطلبة في جامعة القاهرة من سنة 1974 إلى سنة 1977، وضعت خطة للقادة الشباب في الإخوان، لترشيح أنفسهم لانتخابات مجالس إدارة النقابات. وكان عصام العريان ناشطاً آنذاك في نقابة الأطباء، واسماً معروفاً في الأوساط المهنية والسياسية. واختير العريان وأبو الفتوح ليكونا مرشحين قياديين في نقابة الأطباء في المستقبل. وكان من المفروض أن يتولى شاب متحمس للرياضة، هو عصام سلطان، تنظيم الأعضاء في نقابة المحامين البالغ تعدادها 200,000 محام. أمّا مختار نوح، الذي أصبح سنة 1984 أول مرشح إسلامي صريح يفوز في انتخابات نقابة المحامين، فكان يشغل منصبه. ونوح هو الوحيد في الجماعة الذي دخل السياسة النقابية، مستقلاً عن الإخوان في البداية، ولم ينجذب إلى فلك الجماعة إلاّ فيما بعد.

في نقابة المهندسين، رشح للانتخابات محمد علي بشر، وهو مؤيد ذكي للإخوان، حصل على تعليمه في الولايات المتحدة. كما رشح أبو العلا ماضي، الذي كان عندئذ في أواخر العشرينات من العمر، لاحتلال مقعد في مجلس المهندسين. كان ماضي نجماً صاعداً في الإخوان، وشخصية آسرة سامقة تسيطر على أي حوار. انتقل إلى القاهرة قبل سنوات قلائل من منزله في المنيا، وهي بلدة كبيرة في الصعيد، وكان متفتح العقل، تواقاً إلى أن يتعلم تفاصيل السياسة في المدينة. ويعد ماضي سياسياً بالطبيعة، بأسنانه البيض اللماعة، وابتسامته الدافئة. ومع أن لهجته تصالحية، ويبدو وكأنه مولع بالتقليل من قدر نفسه، إلاّ أن أفكاره وفضوله الذهني يكشفان عن رجل يتمتع بالثقة العميقة والتصميم على إحداث التغيير.

شكل الإسلاميون الشباب ما بات يعرف باسم «اللائحة»، وهي مجموعة

من مؤيدي الإخوان الذين سينتهون إلى السيطرة على النقابات على مدى العقد التالي. وقد أصابوا نجاحاً فاق تصورهم. فبعد الاضطراب الناجم عن اشتراكية ناصر المخفقة، وانفتاح السادات الفوضوي على الغرب، تاق المصريون إلى العودة إلى الهوية الوطنية الأكثر بقاء وديمومة في البلد: الإسلام. وكانت أعداد مطردة من نساء الطبقة الوسطى والعليا يتحولن إلى الحجاب، وشكل ذلك في كثير من الأحيان باعثاً لفزع أزواجهن وأولادهن المتغربين، وهيمن المشايخ المحافظون على موجات الأثير، ليبثوا إلى ملايين الأسر فهمهم الخاص للإسلام، واجتذبت المساجد الألوف من المصلين إلى صلوات الجمعة، بينما يفيض ما زاد منهم على شوارع القاهرة الرئيسية.

من مقاييس قوة المد الإسلامي المعاصر نجاحه في التغلغل في مهنة الهندسة، التي تعد دعامة تقليدية من دعائم نظام الحكم، والمستفيد من سخاء الدولة منذ أمد بعيد. وبعد أن فاز الإسلاميون بمقعد واحد في مجلس إدارة نقابة المهندسين سنة 1984، انتزعوا في سنة 1987 من المقاعد ما يكفي لرسم سياسة النقابة. وكان انتصارهم مؤشراً على اتجاه راديكالي جديد في تاريخ المهندسين في مصر الحديثة. فقد تمتع المهندسون في مهنتهم بوضع لم ينافسهم فيه أحد طيلة القرن العشرين، من حيث كونهم القوة المحركة التي ستدفع بمصر نحو التصنيع والتطور الحديث. وبنى المهندسون الكثير من الرموز الوطنية التي كانت الدولة تتطلع إليها بوصفها تمثل إحساسها بقيمتها الذاتية: كوبري رمسيس في قلب القاهرة، الذي أعيدت تسميته فيما بعد باسم كوبري 6 أكتوبر تخليداً لذكرى عبور الجيش المصري قناة السويس واقتحامه التحصينات الإسرائيلية على الضفة الشرقية سنة 1973، والسد العالي المذهل في أسوان. وقد شهدت حملة ناصر التأميمية بين سنتي 1956 و1964 بروز مهندسين عينوا مدراء للإشراف على المصانع والمشروعات التي تم الاستيلاء عليها من الأجانب أو من النخبة المصرية التقليدية. وبحلول سنة 1967، كان أكثر من 70٪ من كبار الإداريين والمدراء في الخدمة المدنية والقطاع العام البالغ عددهم

646 يتمتعون بخلفية هندسية[9]. بل ارتقى مهندسان إلى مركز رئيس وزراء في الستينيات والسبعينيات، وكانوا يكسبون رواتب أعلى من أولئك العاملين في أية مهنة أخرى تقريباً. وفي الستينات، سمي حي في القاهرة باسم حي المهندسين تقديراً لمكانتهم.

يكاد كل خريجي كليات الهندسة يظلون «مهندسين» مدى الحياة. ويتقدم لقب «مهندس» أسماءهم، مثل لقب «دكتور» أو «بروفيسور» في كثير من بلدان الغرب. وفي أوائل السبعينيات، كان حوالى ثلاثة أرباع خريجي الهندسة أعضاء في نقابة المهندسين. وكانت بمثابة ناد مغلق في وجه أولئك الذين لا يحملون درجة جامعية مناسبة في الهندسة[10]. فالمتخرجون من المعاهد الفنية مثلاً كانوا يستبعدون منه. وفي النهاية، أصبح من المتوجب على كل المهندسين أن يكونوا أعضاء في النقابة لكي يمارسوا مهنتهم.

ومثلما كان يقدم للمهندسين وسائل راحة خاصة في الحياة، كذلك تلقوا معاملة خاصة عند الموت. فقد خصصت هيئة نقابة المهندسين في سنة 1975، وبدعم من الدولة أرضاً لإقامة مقبرة للمهندسين، مكافأة لهم على عبورهم قناة السويس سنة 1973، وتدميرهم خط بارليف الذي أقامه الجيش الإسرائيلي. قرأت عن هذه المقبرة أول ما قرأت، في كتاب مدرسي غربي، ولكن شباب المهندسين في هذه الأيام يضحكون من فكرة أنه كان هناك مثوى مخصص لهم. وبعد أسابيع من الجري وراء دليل خاطئ بعد آخر، حددت في النهاية موقع الرقعة الصغيرة من الصحراء، المحشورة بعيداً في ضواحي مدينة نصر، وهي ضاحية من ضواحي قاهرية تتزاحم فيها سلسلة مطاعم الوجبات السريعة الغربية. وبادر الناظر الوحيد، الذي سره أن شخصاً كائناً من كان، اهتم بالموقع بعد كل هذه السنين، إلى مرافقتي في جولة تضمنت إلقاء نظرة على أحد المدافن الذي ما زال خالياً. التصميم يعكس أضرحة الفراعنة في وادي الملوك في الأقصر، وهي مثل الأهرام، من عجائب البراعة الفائقة في هندسة قدماء

المصريين. وكانت تتكدس في المسافة النهائية بقايا تجربة ناصر التي أخفقت في تثوير الاقتصاد: قطع قرميد من شقة غير منتهية، تركت مهجورة عندما نفد المال، وهي الآن لا تزيد كثيراً عن رقع ممتدة في الصحراء تتناثر فيها بقايا الأكواخ.

في أوائل الثمانينات، كان معظم المهندسين قد أرغموا على دخول صفوف طبقة الموظفين المتضخمة، وهم العاملون الكسالى في الدولة، الذين يجلسون من دون عمل وراء صفوف من المكاتب في متاهة مباني الوزارات المشيدة على الطراز «الاشتراكي الفظ»، في وسط القاهرة. وفي التقليد الاقتصادي المركزي القائم على الاستخدام الكامل للعمالة، يتظاهر العمال بأنهم يعملون، وتتظاهر الدولة بأنها تدفع لهم. وليس هناك إلاَّ القليل من المهندسين الذين يعملون بالفعل، في الميدان الذي اختاروه. في سنة 1993، لم تجد الدولة بعد وظائف لأولئك الذين تخرجوا سنة 1984[11]. وكان هؤلاء، على حد قول العالم الغربي الموثوق كليمنت هنري مور، «مهندسين يبحثون عن صناعة». ولربما كانت السياسات الاقتصادية التي أخفقت، قد نفرت وعزلت طبقة المهنيين من دولة لامبالية، ولكن الانبعاث الديني الأوسع كان هو الذي حول النقابات وغيَّرها. وكان أفراد هذا الجيل الجديد قد عانوا، وهم أطفال، من الهزيمة المؤلمة في حرب 1967 مع إسرائيل، والتي رأى فيها المصريون العاديون تحذيراً من الله مؤداه أن البلاد قد ضلَّت عن عقيدتها. وعندما دخل المهنيون الشباب، في أواسط الثمانينات، الجامعات وجدوا أنفسهم محاطين باتحادات طلبة إسلامية ناشطة، تعمل على إدماج الدين في كل جانب من جوانب الحياة العامة والخاصة. وعندما التحقوا بالقوة العاملة وأخذوا في تربية الأطفال، طوروا رؤية مشتركة لأسلوب الحياة «الإسلامي» الصحيح. وكان كثير من جوانب المجتمع المصري المعاصر بعيداً بعداً شاسعاً عن أن يتماشى مع هذه التوقعات.

تجرأ على الخروج من التلوث والأوساخ والتيارات التي لا نهاية لها من البشر في القاهرة ـ الشرنقة التي تحجب الأفكار عن عمق يأس البلاد ـ ومن السهل أن تكتشف المدى الذي وصل إليه سخط المصريين حقاً. وكنت قد سمعت أن المهندسين في دمياط، وهي مدينة تبعد مائتي ميل عن القاهرة، وتعرف بأنها من أقبح المدن في البلاد، كانوا يحاولون بناء حياة جديدة. وحثني عمر عبد الله، وهو مهندس من القاهرة له أصدقاء هناك، ناصحاً: «إذا أردت أن تري الغضب، الحنق الحقيقي، والنشاط، فاذهبي إلى دمياط، إن حكم الشرع هو ما يلائم الشعب المصري، غير أننا نحكم الآن، لا بحكم الله، بل بقانون قيصر».

كان من السهل تمييز المقر الرئيسي للنقابة في دمياط، حيث عين لي موعد للقاء عدد من زملاء عبد الله ذات صباح في حزيران / يونيو 1997. المبنى الأبيض المزخرف بالجص، يحيط به إطار من الخشب البني الداكن، المنقوش بأسلوب المشربية العربية، مع شرفات تطل على النيل، يماثل معتزل رجل غني في إجازة. وكانت دمياط، فيما عدا ذلك، فإن دمياط بلدة مصرية ريفية، تقليدية: أكواخ من الطين للسكن، وأمداء من الحصى رصفت كالشوارع. والنساء اللواتي يتسوقن عند أكشاك الأرصفة يرتدين عباءات طويلة تستر الرأس، وتنورات ثقيلة تصل إلى الكاحلين على الرغم من الحرارة اللاهبة.

عندما دخلت المبنى لم يكن توفيق قويمة، نقيب النقابة، قد وصل بعد. وأكد لي أحد مساعديه أنه في الطريق «إن شاء الله». تأوهت، بصوت مهموس. ففي هذا السياق، تعد عبارة «إن شاء الله»، تعبيراً مصرياً شائعاً، يعني ثلاثين دقيقة، أو ساعة، أو ساعتين، أو أي مدة أخرى. وقلقت حين فكرت بأنني لبثت ثلاث ساعات في سيارة أجرة لأجد أنه ما من أحد ألتقيه. فقررت أن أبدأ حديثاً مع الشاب، ولكن المعلومات الوحيدة التي عرضها كانت حول جغرافية

دمياط الخصوصية، وقال ملاحظاً بفخر: «إنها المدينة الوحيدة في البلاد التي يلتقي فيها البحر المتوسط بالنيل».

وصل قويمة بعد حوالى قدحين من الشاي، وكان متلهفاً لبدء العمل. كان رجلاً طويلاً ضخماً، تعابير وجهه فظة وصوته مدوٍ. وعندما حياني، وكانت حاشية من رجال النقابة إلى جانبه، بدا متشككاً، وتجنب في البداية الخوض في السياسة ولم يعرض سوى الحقائق العارية: «أعطانا مقر النقابة الرئيسي المال، ولكننا أنشأنا هذا المبنى بأنفسنا، صممناه وشيدناه من لا شيء». وقال يسألني متحمساً للمبنى، وهو يطوف بي في جولة فيه: «أليس جميلاً؟ لقد بدأ الإسلاميون الفوز في الانتخابات في النقابة سنة 1987، وكان من أوائل الأشياء التي فعلوها ضمان العدالة في توزيع الأعمال والمشاريع. فقبل أن يأتي الإسلاميون لم يكن يحصل على عقود في القطاع الخاص سوى حفنة من المهندسين من ذوي الصلات. غير أن الإسلاميين فرضوا نظام الحصة. فالمهندسون الذين يريدون العمل يحصلون على أربعة مشروعات، ولا يحصلون على مشروعات جديدة إلاّ بعد اكتمال الأربعة الأولى. وفي سنة 1989، فاز الإسلاميون بكل المقاعد الأربعة عشر في مجلس إدارة النقابة، ووقع الاختيار عليَّ من قبل الإخوان لأكون مرشحاً لمنصب النقيب، وفزت».

ثمّ توقف في منتصف الجملة، وقال: «دعيني أسألك بعض الأسئلة. مع أي جانب أنت؟ ولماذا تطرحين أسئلة على الإسلاميين فقط؟».

وأجبت عن أسئلته بأسئلة من عندي: «هل تعد نفسك إسلامياً؟ وماذا يعني هذا؟».

«نحن نؤمن بالشرف والأمانة، ونحن ضد الفساد الذي يهيمن على النظام السياسي. هذا البلد ديكتاتوري، وما نريده هو تطبيق الشريعة، فهي تحمل الحل لكل مشكلاتنا، والحكومة تحاول منعنا من العمل، آملة أننا سنتفرق ونتلاشى، ولكن هذا لن يحدث».

وكانت رحلاتي قد انتهت بي إلى لقاءات مباشرة مع المئات من أمثال قويمة في أرجاء مصر، الذين يبحثون عن طريق يتفادون به الحكومة المركزية، ويتوقون إلى إدماج دينهم بحياتهم المهنية. وكما أن قادة النقابات، مثل عصام العريان وأبو العلا ماضي، الذين يجهلهم الغرب، يمثلون كل شيء عندهم. ولو أن المفهوم المصري للديموقراطية أفسح المجال لأحزاب معارضة حقيقية، لفاز العريان وماضي في الانتخابات الوطنية بالتأكيد، ولأصبحا جزءاً من العملية السياسية الرئيسية، غير أنهما تركا يبحثان عن طريقهما الخاص إلى السلطة.

كان أبو العلا ماضي في الثانية عشرة عندما خرج إلى الشوارع مع مواطنيه في بلدته المنيا، حزناً على وفاة عبد الناصر سنة 1970. واشتهرت المنيا بالكورنيش المحاذي للنيل الذي أنشأه مهندسو ناصر على طول النهر. وشعر أن من واجبه السير في موكب الحداد كعلامة تدل على مشاعره الوطنية. ولم يشعر والد ماضي، مثل الكثيرين في الصعيد، بانجذاب خاص تجاه الرئيس السابق وأيديولوجيته العربية، بل كان معجباً بالمشايخ المحليين وعلماء الدين أكثر من إعجابه بالبيروقراطيين على بعد مئات الأميال، في القاهرة. في حين أن العائلات المصرية في مركز البلاد تسمي أبناءها «جمال» تشريفاً للزعيم المصري وشخصيته الآسرة، فإن ماضي سمي على اسم شيخ جليل.

تمركز الروتين اليومي على مدى معظم طفولة ماضي حول مسجدين محليين وحفنة من المعلمين الأتقياء. وكان مسجد الفولي، وهو المعلم الإسلامي الأكثر تميزاً في المنيا، قد كرس للشيخ أحمد الفولي، وهو صوفي توفي سنة 1658. ودفن الفولي في أرضية المسجد، وكان يحظى بالتقدير على نطاق واسع لما أتى من الكرامات. وأما الشيخ عبد المجيد أسا، فهو من الأعضاء المؤسسين لكل من الإخوان المسلمين وجمعية التعليم والإيمان بالمنيا، والخطيب الرئيسي بالمسجد. وسجل والد ماضي ولده في أحد فروع المدارس الدينية حيث درس الرياضيات، وأتقن العربية الفصحى، وتعلم قراءة

القرآن. والمعلم الثاني لماضي هو رئيس «الجماعة الشرعية»، وهي تنظيم إسلامي يركز على العمل الاجتماعي، لا على السياسة.

دخل ماضي الجامعة المحلية سنة 1976، مسجلاً في كلية الهندسة، «فكرت في كلية الطب لكن درجاتي لم تكن كافية». وأصبح عضواً في «الجماعة الإسلامية»، وهي جمعية دينية لا علاقة لها بالجماعة المتطرفة التي ستتغلغل عما قريب في الصعيد. وبعد سنة قرر ماضي والجماعة المشاركة في اتحادات الطلبة، التي كانت في ذلك الوقت مرتعاً خصباً للنشاط اليساري. وعندما دخل هو وأصدقاؤه مكاتب الاتحاد، كانت المنشورات التي تمتدح ثورة ناصر ما زالت تغطي الجدران.

وخلال سنة لم يغير ماضي الجدران فحسب، بل غيّر مجمل التوجه القائم في اتحاد الطلبة. وبدعم حماسي من قبل العشرات من طلاب الهندسة، فاز في الانتخابات رئيساً لمجلس الطلبة. وكانت رسالة الجماعة تطبيق المبادىء الإسلامية على كل جوانب الحياة الجامعية، حيث شجعت الطالبات على ارتداء الحجاب الإسلامي، وجرت مواكبة الطلبة لتأدية الصلوات في المسجد بانتظام، ونظمت المعسكرات الصيفية لتلاوة القرآن. وكان ماضي يعبىء الطلبة في المنيا من أجل «الدعوة»، وانخرط رفاق المستقبل في أنشطة مماثلة في اتحادات الطلبة في أنحاء مصر. وكان عصام العريان يعمل جاهداً في جامعة القاهرة، مع أبو الفتوح وأعطى تنظيمهم ثماره، إذ استحوذ المرشحون الإسلاميون على ثمانية من المقاعد الثلاثة عشر في اتحاد الطلبة الوطني، الذي كان يمثل الجامعات في كل أنحاء البلاد. وردت الدولة بأن حلت الاتحاد الوطني وصادرت موجوداته. وأصبح ماضي قوة أساسية في الحركة بلغ من شأنها أن السادات أشار إليه في خطبه محذراً من التهديد الإسلامي المتصاعد. في ذلك الوقت، كان ماضي يقود حركات احتجاج طلابية ضد اتفاقية الصلح المصرية الإسرائيلية المبرمة سنة 1979، والتي مثلت واسطة العقد في تحول السادات نحو الغرب. على أن شهرة

ماضي عادت عليه بالسجن لفترة وجيزة في سنة 1981، حيث كان من بين رفاقه في الزنزانة أعضاء في الإخوان المسلمين. ويستعيد ماضي الذكرى بنبرة واقعية: «كان اعتقالاً نموذجياً. كثير من المستقلين الآخرين تعرضوا للتعذيب. وقد آلمني ذلك بشدة، رغم أنني لم أتعرض للتعذيب».

بالنسبة إلى ماضي وغيره من الإسلاميين، كان النشاط الطلابي في السبعينات تجربة تحضيرية لاستيلائهم على النقابات بعد أكثر من عقد من الزمان. وفي أواخر السبعينات، قررت مجموعة أساسية من الإسلاميين، تشمل حوالى الثلاثين من القادة الشباب، أن تختار طريقها بتروٍّ وعناية، فانشقت عن الرفاق الأكثر تطرفاً، الذين أرادوا تغيير المجتمع بالقوة، وسيظهرون فيما بعد على رأس الجماعة الإسلامية العنيفة. وفي حين تبنى قادة «الجماعة» في المستقبل تعاليم سيد قطب كإطار مرجعي لهم، فإن ماضي والجيل الجديد من الإسلاميين استوحوا أفكار حسن البنا. كان قطب يؤيد إنشاء دولة تقوم على الإسلام عن طريق الكفاح المسلح إذا اقتضى الأمر، بينما كان البنا أكثر اهتماماً بالتطور التدريجي نحو هذا الهدف، وذلك بتغيير المجتمع من الداخل. وبحلول الوقت الذي انتقل فيه ماضي ورفاقه إلى النقابات المهنية أصبحوا يتسمون بالحنكة والذكاء من الوجهة السياسية، فقد عرفوا كيف يظفرون بالمهتدين، وفهموا نبض المجتمع المصري. وعرفوا أن من المستحيل إنشاء دولة إسلامية عن طريق الثورة المسلحة أو عن طريق الديمقراطية الزائفة للسياسة التقليدية. ولجأ الإسلاميون، عوضاً عن ذلك، إلى «التربية»، أي العملية التدريجية للتعليم والتثقيف والتغيير الفكري التي ستهدي مسلمي الأمة للعودة إلى التفسير الصحيح لدينهم.

كان ذلك جوهر رسالة البنا قبل عقود كثيرة: «إن واجبنا، بصفتنا إخواناً مسلمين، أن نعمل من أجل إصلاح نفوسنا وقلوبنا وأرواحنا، بأن نجعلها لله القادر على كل شيء، ثم أن ننظم مجتمعنا ليكون ملائماً للمجتمع الفاضل

الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، بعد ذلك تخرج الدولة الفاضلة من هذا المجتمع»[12]. وفي حزيران / يونيو 1986، زارت مجموعة من الإسلاميين الشباب مراد الزيات، وهو مهندس ثري ومن الإخوان المسلمين المتمرسين، في منزله في ضاحية مصر الجديدة الفخمة. وكان الإخوان يعدون لاقتراع وشيك في نقابة المهندسين. وقرروا أن الوقت قد حان لكي يعتمدوا على انتصاراتهم المتواضعة في سنة 1984، ويجعلوا «اللائحة» تنتخب لمجلس النقابة. لكنهم عرفوا أنه لا بد لهم من توخي الحذر. فقد رغبوا بتجنب إثارة فزع العلمانيين في النقابة. وكان جوابهم هو ترشيح الإسلاميين الشباب لمقاعد في مجلس الإدارة مع طرح اسم إسلامي معتدل من الحرس القديم في الإخوان يتمتع بالاحترام بين أعضاء القاعدة من المهندسين، ليكون أميناً عاماً.

يتذكر صالح عبد الكريم قائلاً: «كنا شباباً، وكنا نريد شخصاً محنكاً شاب شعره».

يبدو أن الزيات جسد الخيار المثالي، إذ بدا من الواضح أنه، وهو في ستيناته، لا يرتبط بالجيل الجديد من الإسلاميين. لقد وفر الزيات، بشعره الأشيب، ونظارته السميكة، وسجائره الرشيقة التي اعتاد تدخينها بواسطة «مشرب» فضي، للشباب من الإخوان الاحترام الضروري الذي شعروا بأنهم يفتقدونه.

وقال لي الزيات أثناء أحد أحاديثنا الكثيرة في مكتبه الهندسي: «لقد جاؤوا إليّ وقالوا إنهم يريدون مني أن أدخل الانتخابات مرشحاً لرئاسة النقابة، وقبلت الدعوة لأنني كنت أعتقد أنهم يضمرون نية حسنة. وكانوا بالفعل مسلمين، وأناساً متدينين».

عرف الإسلاميون من انتخابات سابقة، أن عدد الناخبين سيكون قليلاً، إذ لم يشارك في الاقتراع السابق سوى 3000 من بين 170000 عضو، أو 1,7٪ من الناخبين المؤهلين للاقتراع. وكان النجاح يتوقف على دفع أنصارهم إلى

التصويت مع إضعاف أعداد الماركسيين والناصريين ومهندسي الجيش الذين اعتبروا من معارضيهم الطبيعيين، وقرروا ألاً يدعوا شيئاً للمصادفة.

حاول الإسلاميون أولاً أن يبرموا صفقة مع مهندسي الجيش، المعسكر العلماني الأوسع والأفضل تنظيماً، فعرضوا على العسكريين 30٪ من المقاعد في مجلس النقابة لقاء دعمهم لمرشحي الإخوان. رفض العسكريون، وعندئذ اتخذ الإخوان إجراءات أقل لباقة لضمان الانتصار.

وقرروا أن يتحدوا قرار وزير الدفاع بالسماح لعدد يبلغ 8000 مهندس بالتصويت داخل ثكناتهم بدلاً من التصويت في قاعة النقابة. وعرف الإخوان أن قرار الوزارة كان مصمماً بهدف ضمان تصويت المهندسين العسكريين ضد الإسلاميين. ومهما يكن عدد الأصوات الفعلي، فسيكون أمام القيادة العسكرية الكثير من الفرص للتلاعب بنتائج الاقتراع قبل تحويلها إلى النقابة للتعداد، وهو تكتيك حكومي مجرب وحقيقي في الاقتراعات الوطنية. ونظم الإسلاميون اجتماعاً عمومياً لكل الأعضاء ليقرروا أين ينبغي لمهندسي الجيش أن يدلوا بأصواتهم. وفي يوم الاجتماع، وصل الإخوان ومؤيدوهم إلى مقر النقابة الرئيسي في الساعة السادسة صباحاً. واحتشدوا في القاعة محتلين كل الأماكن الموجودة في الداخل، وعندما وصل المهندسون العسكريون بعد ذلك، اضطروا إلى الوقوف في الخارج. وعندما أجري الاستفتاء كان كثير من مهندسي الجيش قد انصرف أو أخذ على حين غرة، غير مدرك أن التصويت يجري قدماً. وتم الأخذ بالاقتراح الذي كان يدعمه الإسلاميون. وأصبح المطلوب من الموظفين العسكريين ألاً يدلوا بأصواتهم في قاعة النقابة أو في ثكناتهم، بل في موقع آخر يعلن عنه فيما بعد.

ونجحت هذه الاستراتيجية. ففي يوم الانتخاب كان كثير من مهندسي الجيش قد اختلطت عليه الأمور في صدد مسألة أين يدلي بصوته، وظل بعيداً، بينما بقي مؤيدو الإخوان على علم بما يجري، وساروا إلى صناديق الاقتراع

مثل الجنود الخارجين إلى المعركة. ومن بين المهندسين الذين أدلوا بأصواتهم، البالغ عددهم 14000 مهندساً، ساندت الأكثرية الإسلاميين. وفي سنة 1987 فاز 45 من الإسلاميين من أصل 61 بمقاعد في مجلس النقابة، مع انتخاب الزيات أميناً عاماً.

يدين الإخوان في قسط كبير من نجاحاتهم المبكرة، إلى عثمان أحمد عثمان، المليونير الغامض، والذي وصف نفسه بأنه إسلامي، والذي شغل منصب نقيب المهندسين من سنة 1979 إلى سنة 1990. وقد بدأ عثمان ولاءه للإخوان وهو طفل في مدينة الإسماعيلية، موطن حسن البنا، حيث ربته أمه على غذاء ثابت من المبادىء الإسلامية والنصوص الدينية. وكان واحداً من تلاميذ البنا في مدرسة الإسماعيلية الابتدائية، وعرفه معرفة وثيقة، لأن البنا كان يكثر من زيارة منزل أخت عثمان المتزوجة من شيخ من الأزهر. كتب عثمان يقول في سيرته الذاتية: «كان من حسن حظي أن أكون تلميذاً لحسن البنا الذي شد أزري وأعدني لطريق الدين الذي ربيت عليه في البيت، إلى أن أصبح هذا الطريق هو النقطة المحورية في حياتي»[13].

وبعد أن تخرج عثمان من الجامعة، قال إنه ترك واجباته الرسمية بوصفه عضواً في الإخوان. ولكنه ظل يكرس نفسه لمثل التنظيم. «ظلت روابطي بالتنظيم قائمة، سواء من الوجهة الروحية، أم من حيث دفع الاستحقاقات الخاصة بالعضوية»[14].

وقد أعطى عثمان للإخوان المسلمين، خلال السنوات الثماني قبل أن يصل الإسلاميون إلى رئاسة النقابة، اسماً جيداً في الشؤون النقابية. فقد جمع المال للتنظيم وترنم علانية بآيات الثناء على الجماعة، وفاخر بالأيام التي أعان فيها قادة الإخوان على الهرب من مشانق ناصر بمنحهم وظائف في مكاتب الفروع الكويتية والسعودية لمؤسسته الإنشائية التي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، «المقاولون العرب».

وما زال الإخوان المسلمون يروون قصصاً حول الكيفية التي تفوق بها عثمان على رئيس مخابرات ناصر بحيلته ودهائه، إذ أقنعه عثمان بأن الإخوان يكونون أكثر تهديداً إذا كانوا عاطلين عن العمل في مصر مما لو كانوا يحظون برواتب عالية من فروع شركة المقاولين العرب خارج البلاد. ولكي يتأكد أنه يعمل على أرض صلبة، أقنع إدارة المخابرات بإصدار تفويض خطي لكل فرد من الإخوان المسلمين غادر مصر من أجل عمل في الخليج. وعندما تبين لناصر أن قادة الإخوان الذين حاول أن يحتجزهم كان يجري توظيفهم بأمان فيما وراء البحار في مؤسسة عثمان، تولاه الغضب وأمر باعتقال عثمان. ولكن عثمان كانت لديه الأوراق التي يثبت بها أن إدارة المخابرات قد أجازت «فرارهم». «أذكر أن النظام القديم [نظام ناصر] تولاه الانزعاج والقلق عندما وجد أن شركة المقاولين العرب تضم هذا العدد الكبير من الإخوان المسلمين، ولهذا السبب وضعني النظام القديم على اللائحة السوداء، وسئلت حرفياً: هل هذه شركة مقاولات أم وكر للإخوان المسلمين؟[15]. كانت روابطي الوثيقة بالإخوان، وتربيتي الدينية هما السبب الذي جعلني أدع أبواب شركتي مفتوحة لهم، وقد اعتدت أن أوافقهم على أننا قوم لا شأن لنا بالسياسة، وأن علينا أن نركز كل جهودنا على نجاحنا لكي نكون قادرين على أن نربي أولادنا»[16].

أدار عثمان النقابة مثلما يدير شركة حديثة، وكان هدفه أن يجعلها تدر ربحاً، وأن يدخلها في عالم الأعمال، وأن يؤسس شبكة للخدمة الاجتماعية لأعضائها. ووعد بأن «تتحول النقابة من مؤسسة تطلب الامتيازات من الدولة وتحملها الأعباء، إلى مؤسسة يصبح فيها أبناء المهنة الواحدة قوة منتجة قادرة على المشاركة الفعالة في حل مشكلات المجتمع بالعمل، لا بالكلام. وبدلاً من ممارسة لعبة النرد والمناقشة السياسية، يتساءل المهندس اليوم، هل تعد شركة المعكرونة استثماراً أفضل أم شركة عصير الفواكه»[17].

وعلى الرغم من أن عثمان لم يكن في وسعه أن يعرف ذلك في وقته،

فقد فعل الكثير من أجل تثوير دور النقابات في مصر بإدخال برامج الخدمة الاجتماعية في نقابة المهندسين، التي كانت تنافسها آنئذ منظمات مهنية أخرى. وسوف يقوم الإسلاميون فيما بعد بالاعتماد على هذه البرامج مع إدخال مضمون أخلاقي وديني صريح في حملتهم من أجل تحسين نصيب العضو العادي. وفي عهد عثمان بنت النقابة مشفى خاصاً وشققاً سكنية لأعضائها، وأدخلت نظاماً لبيع السلع الاستهلاكية بأسعار مخفضة، وافتتحت صندوقاً للرفاه الاجتماعي للمهندسين، ووفرت تأميناً جماعياً على الحياة، وأسّست نادياً اجتماعياً للأعضاء في حي الزمالك الأنيق بالقاهرة.

على أن بعض مشروعات عثمان انتهت إلى الإفلاس، واتهمه منتقدوه على نحو مطرد بسوء الإدارة، وحتى بالفساد الصريح. ومثال ذلك بنك المهندس، الذي تعرض لخسائر جسيمة. وفي نهاية سنة 1989، كان نصف حقيبة البنك المالية للقروض تقريباً، موظفاً في مغامرة مشتركة ومخفقة، مع شركة أجنبية لتعبئة المشروبات الغازية. وأرغمت الضرائب الضخمة على شركة التعبئة والتكاليف الباهظة للمعدات، المصرف على وقف دفع أرباح الأسهم في سنة 1986، وفي نهاية السنة، كانت قروض البنك تتجاوز قيمة ودائعه إلى حد طفيف[18]. وحتى عندما كان مشروع شركة التعبئة المغامر يخسر الأموال، استأجرت الشركة مصنعاً على قطعة من الأرض تملكها مؤسسة خيرية تديرها جيهان السادات، زوجة الرئيس المصري. وبين سنتي 1980 و1988، دفعت النقابة للجمعية الخيرية مليوني جنيه كإيجار بموجب عقد ثابت، ولو تم شراء الأرض ببساطة لكلفت النقابة أقل من مليون جنيه[19].

وكان عثمان في أيام مجده، رجلاً لكل الفصول. فعندما كان يدير النقابة مثل ملك من ملوك المال في «وول ستريت»، كان يقيم أيضاً علاقات عائلية حميمة مع السادات. وأدت علاقته الوثيقة مع الرئيس إلى زواج بين ابن عثمان وبنت السادات، وهو ارتباط لا يقدر بثمن في أيام نظام السلب والنهب في

مصر. وفي سنة 1979، وهي السنة التي أصبح فيها عثمان نقيباً، أهدى السادات إلى النقابة صك الملكية العقارية للأرض التي يقع فيها المقر الرئيسي للنقابة على طول شارع رمسيس.

في عهد مبارك، أدت الاتهامات المتصاعدة المحيطة بصفقات عثمان المالية آخر الأمر، إلى تقويض علاقاته بالكثير من أعضاء النقابة ورعاته الأقوياء في الدولة. ورفض الحزب الديموقراطي الوطني الحاكم المصادقة على ولايته الثانية مدة أربع سنوات رئيساً للنقابة، واتهم بتقديم قروض غير مؤمنة عن طريق بنك المهندس إلى تاجر كان يبيع الفراخ الفاسدة في أرجاء البلاد. واتهم بعض المهندسين عثمان بمحاولة شراء الأصوات لضمان انتصاره. ومع ذلك فاز لمدة ثانية من خلال حشد تأييد مهندسي الجيش والمدنيين الذين كانوا يعملون في مشروعاته.

بحلول سنة 1987، عندما أحرز الإسلاميون أول انتصار مهم في نقابة المهندسين، كان نجم عثمان قد أخذ بالأفول. غير أنهم استخدموا قوتهم الجديدة بمثابة تفويض للبناء على إنجازاته. ووصف منشور للنقابة صادر في عهد الإسلاميين، البرامج الاجتماعية بأنها «جزء من أهداف النقابة المتمثلة في تغذية روح الأخوة والتعاون بين الأعضاء». وبالنسبة إلى المراقب الغربي، كان مجموع الخدمات المقدمة من قبل الإسلاميين يبدو غير لافت للنظر، غير أن المنافع المتاحة مثل الضمان الصحي الكافي وخطط المعاشات التقاعدية تعد نادرة إلى أقصى الحدود في مصر.

ومن البرامج الأكثر شعبية ذلك الذي شمل قروضاً من دون فائدة، توفرت من الصناديق التي تكونت عن طريق الرسوم السنوية للعضوية، وكانت أمثال هذه القروض تخصص لمساعدة الأعضاء على الزواج وتأسيس بيوت ـ وهي أعباء مالية ثقيلة على الناس جميعاً باستثناء أكثر المصريين ثراءً ـ إضافة إلى شراء السيارات أو سد الحاجات الشخصية في أحوال الطوارىء. وقبل أن يمسك

الإسلاميون بزمام السيطرة على النقابة، كانت مستحقاتها تجمع بطريقة عشوائية تقريباً. أمّا الآن فقد اتخذت إجراءات جديدة حسنت جمع المستحقات، وضمنت توفر الأموال الفائضة للأعضاء أو إعادة استثمارها على الوجه الملائم.

كما أدخلت النقابة خطة حديثة للمعاشات التقاعدية، يقدم المال للمهندسين عندما يتقاعدون، وإعانات خاصة في حالة الوفاة. ومن أجل زيادة رواتب المهندسين، أوجدت قيادة النقابة أيضاً ترتيباً مع الدولة للسماح للمهندسين بالعمل في وظائفها الحكومية في نوبات مسائية، تاركين الفترات الصباحية لوظيفة أكثر ربحاً في القطاع الخاص الناشىء.

وفي سنة 1994، كانت النقابة قد حققت تقدماً له شأنه لصالح أعضائها. إذ حققت الرواتب الإجمالية للمهندسين البالغ عددهم 200000 زيادة قدرها أربعة أضعاف من سنة 1985 إلى سنة 1994. وارتفعت الودائع في الحسابات النقابية من 14 مليون جنيه سنة 1985 إلى 170,58 مليون جنيه في سنة 1994. وقفزت العائدات من الضرائب الإضافية الخاصة على كل المشروعات الهندسية المفروضة سنة 1974 والمطبقة على نحو متقطع منذ ذلك الوقت من 15,3 مليون جنيه في سنة 1985 إلى 78 مليون سنة 1994، وازدادت الأرباح من الاستثمارات من 36000 جنيه سنة 1985 إلى 20,7 مليون سنة 1994[20].

وقال لي صالح عبد الكريم: «حتى أعضاء النقابة الذين لم يكونوا متعاطفين بالضرورة مع القضية الإسلامية كانوا يدعموننا. ولم نكن نميز أنفسنا أبداً على أننا من الإخوان المسلمين. وكنا نعقد كل اجتماعاتنا علانية في المقر الرئيسي للنقابة، على النقيض من قدماء الإخوان الذين اعتادوا إدارة أعمالهم تحت الأرض. وعندما كان أحد الأعضاء يطرح مسألة هل نحن من الإخوان المسلمين، كنا نغير الموضوع، ونقول: نحن جميعاً مهندسون.

وفي الوقت الذي كان فيه الإسلاميون يحكمون قبضتهم على نقابة المهندسين، كان عصام العريان يشق طريقاً مماثلاً في نقابة الأطباء التي كان

الإخوان المسلمون ومؤيدوهم قد ظفروا فيها بقدم راسخة في مجلس الإدارة. وعندما أصبحت الانتخابات وشيكة سنة 1992، كان الإسلاميون يأملون بتحقيق أعظم انتصار كاسح لهم. ومثلما حدث مع «إخوانهم» في الهندسة، استطاعت الخدمات الاجتماعية أن تفتح قلوب وعقول أهل مهنة الطب للعريان وحلفائه.

وشهدت الثمانينيات زيادات حادة في تكاليف الرعاية الصحية، سببها بصورة جزئية افتتاح المستشفيات والعيادات الخاصة في عهد الانفتاح الساداتي. كما أدى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي في قطاع الرعاية الصحية إلى تحسين توافر الدواء والمعدات الطبية ولكن بسعر لم يكن يتحمله إلاّ القليل من المصريين. ومن الواضح أن من طرق إثبات حسن النية تجاه جمهور الأعضاء العاديين في القاعدة وضع خطة للرعاية الصحية لأعضاء النقابة وعائلاتهم.

وشرعت مجموعة من الأطباء في دراسة برامج الرعاية الصحية في الولايات المتحدة التي كانوا يتخذونها نماذج من أجل مخططهم الخاص، مع تعديلها بما يتوافق مع مفاهيم القرآن عن العدالة الاجتماعية. وقال لي إبراهيم مصطفى، كبير مهندسي البرنامج: «أردنا أن نكيف الخطة مع ثقافتنا وحاجاتنا. ففي أمريكا هناك قدر مفرط من القيود وأشكال التحديد، وكنا نريد أن يكون مخططنا أكثر إنسانية، وأن يكون منسجماً مع مبادئنا الإسلامية للعناية برفاهية أعضائنا. فنحن نعرض في برنامجنا، مثلاً، التأمين للأعضاء جميعاً ولا نمنع التأمين عمن يعانون من وضع صحي سيّئ، مثل المصابين بالسرطان، مثلاً».

وأثبت برنامج الرعاية الصحية شعبيته الهائلة، في حالة نقابة الأطباء، وحظي بموافقة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وسرعان ما أخذ يحاكيه الكثير من النقابات المهنية الأخرى. ففي سنة 1990 كان 62٪ من كل الأطباء قد أدرجت أسماؤهم في خطة التأمين الطبي، على حين لم يشارك سوى 19٪ من أطباء الأسنان، و16٪ من الصيادلة، و12٪ من البيطريين، في خطط مماثلة في نقاباتهم[21]. كما أخذت نقابة الأطباء تشارك في القضايا الوطنية. فقد عملت

على زيادة الإنتاج الحكومي من الأدوية وتشجيع الحكومة على المحافظة على إعادة تقديم الدعم لصناعة الأدوية، ودافعت النقابة أيضاً عن تحديد عدد الطلاب المسموح لهم بدخول المعاهد الطبية بهدف الحد من عدد الأطباء في مهنة باتت غاصة بهم إلى حد كبير.

وسرعان ما دفعت الثقة التي اكتسبها الإسلاميون من نجاحهم إلى الالتفات إلى وسائل أكثر صراحة لنشر قناعاتهم الدينية بين زملائهم الأطباء. فأدخلوا في القَسَم المطلوب للعضوية في النقابة عهداً بأن يكون الطبيب مسلماً صالحاً. ويستهل القَسَم بآية من القرآن ويمتلئ بإشارات دينية: «أطيع الله في مهنتي، وأعد بأن أكون دائماً وسيلة من وسائل رحمة الله»...

أثار التعهد الجديد غضب مثقفي مصر العلمانيين، مثل فرج فودة الذي كتب في تعليق له يقول: «إن أولئك الذين كتبوا القسم لم يكونوا يحسبون على الإطلاق أن الطريقة الوحيدة ليكون الطبيب متفوقاً في مهنته هي المعرفة الجيدة، والبراعة في العلوم الطبية، وأن الطبيب المؤهل يمكن أن يكون مسلماً، أو مسيحياً، أو يهودياً، أو بوذياً، أو ملحداً، وأن من العناء القول بأن الطبيب الجيد هو المؤمن الصالح فالنقابة ليست فقط للأطباء المسلمين بل لجميع الأطباء المصريين. وسيطرة الإسلاميين على مجلس إدارتها لا تعني أسلمة المهنة، لأن الطب مهنة وعلم وفن وليس ديناً»[22]. وساعد انتقاد فودة للإسلام على تعزيز الفكرة السائدة بين المتطرفين التي تتهمه بالردة، واغتيل فيما بعد من قبل الجماعات الإسلامية المسلمة.

إذا كان العاملون في مهنة الطب يشاركون فودة همومه ومخاوفه المقلقة، إلاّ أنهم لم يظهروا ذلك عند صناديق الاقتراع. وفي الحقيقة فإن التوجه الجديد للنقابة بقيادة الإسلاميين كان جذاباً إلى حد أن الأطباء المسيحيين تحدوا مطالب لا سابق لها من قبل البابا شنودة، بابا الأقباط، تستحثهم على التصويت ضد اللائحة الإسلامية. ففي العشرين من نيسان / إبريل 1990 (وهو يوم عطلة

للمسيحيين)، شجع البابا ما يقدر بنسبة 20٪ من أعضاء النقابة من الأقباط على «اعتبار الأمر [التصويت ضد الإسلاميين] بمثابة عمل روحي تقومون به، وواجب وطني ليس لأحد الحق بتجاهله». وكانت تلك هي المرة الأولى التي يصدر فيها البابا بياناً عاماً ذي طبيعة سياسية سافرة.

الجهد الدؤوب الذي بذله عصام العريان وحلفاؤه آتى ثماراً طيبة في انتخابات النقابة سنة 1992. فقد فاز المرشحون الإسلاميين بعشرين من بين المقاعد الخمسة والعشرين في مجلس الإدارة، في اقتراع لم يشهد تاريخ النقابة له مثيلاً بالنسبة لعدد الذين أدلوا بأصواتهم. وقدر عدد الذين اقترعوا من بين الذين يحق لهم التصويت بحوالي 30 ألفاً، أو بنسبة 65٪.

النزعة الإسلامية تجذرت أيضاً في نقابة المحامين. ففي 13 أيلول / سبتمبر 1992، اقتنص الإسلاميون ثمانية عشر من المقاعد الأربعة والعشرين في مجلس إدارة النقابة، التي تعتبر عملياً معقلاً للعلمانية منذ إنشائها سنة 1912. ومن بين المرشحين الفائزين مختار نوح، المحامي الإسلامي الرائد، الذي فاز بمقعد في المجلس لأول مرة سنة 1984، وسيف الإسلام البنا، الذي اشتهر لأن والده، حسن، هو مؤسس الإخوان المسلمين.

إن نصر الإسلاميين بمثابة مفاجأة بغيضة للحكومة. فقد سيطر على النقابة طيلة الأربعين سنة الماضية الناصريون، والشيوعيون، إضافة إلى مؤيدي الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الوفد. والوفد هو الذي قاد الكفاح الوطني ضد البريطانيين، وساند فيما بعد ثورة الضباط الأحرار سنة 1952 التي أوصلت إلى السلطة جمال عبد الناصر المعروف بحماسته الشديدة للعلمانية. لكن باعتبارهم محامين، كان أعضاء النقابة سياسيين بالطبيعة، كما أن الفصائل المختلفة داخل النقابة، ومعظمها يسارية بتلوينات متفاوتة، ظلت في أغلب الأحوال في حالة متفجرة من النزاع والصراع. واصطدمت النقابة من حين لآخر أيضاً بالسلطات

المركزية، الأمر الذي أدى إلى تعرضها إلى سلسلة من قرارات الإيقاف المؤقت.

حين بدأ الإسلاميون نشاطهم لاختراق نقابة المحامين في منتصف الثمانينات، انتهزوا فرصة الانقسامات العميقة التي عصفت بالنقابة، وختموا بختم «الإخوان» جملة من الأنشطة والمزايا المتاحة لصالح الأعضاء من القاعدة العريضة. وسرعان ما افتتحوا معسكرات صيفية في المنتجعات على الشاطىء لتعليم وتثقيف الأعضاء الشباب في أمور دينهم الفكرية، إضافة إلى تعريفهم بعقيدة الإخوان. ووفروا مكاناً يمارس فيه المهنة المتخرجون الجدد من كليات الحقوق، الذين لا يستطيعون تحمل نفقات استئجار مكتب لهم، أو متاعب «الجهاد» المرهق والضروري للعثور على شقة مناسبة لتحويلها إلى مكتب في القاهرة.

أقامت النقابة اثني عشر نادياً للمحامين في مختلف أنحاء البلاد، وشاركت في زيادة المرتبات لأعضائها. كما خصص الإسلاميون للمحامين الذين لا يستطيعون شراء سيارة خاصة، حافلات كبيرة تنقلهم مجاناً في رحلات مكوكية بين المحاكم المتباعدة في القاهرة.

النصر الساحق الذي حققه الإسلاميون في انتخابات النقابة سنة 1992، أطلق العنان لاحتفال ضخم. فقد تجمع الألوف من المحامين في مقر النقابة في قلب القاهرة، وهم يصيحون: «نعم، نعم، نريدها إسلامية! الإسلام هو الحل». وصلى آخرون شكراً لله بعد أن مدوا السجاجيد على طول شارع عبد الخالق ثروت قرب المقر. أما صحيفة «الشعب» فقد كتبت بخط صارخ على صفحتها الأولى: «الله أكبر. التحالف الإسلامي يفوز بانتخابات المحامين».

عزا الإسلاميون بسرعة نجاحهم إلى الصحوة الدينية التي تجتاح البلاد. وفي الحقيقة، لم يصوت سوى أقلية من المحامين، حيث لم يشارك أكثر من عشرين بالمئة من الذين يملكون حق الاقتراع. لقد خلفت سنوات التشاحن

الخصام بين مختلف الأجنحة العلمانية المتصارعة ميراثاً من مشاعر اللامبالاة والفتور لدى أعضاء النقابات. وكان غيابهم عن التصويت بمثابة علامة دلالية على ما يعانونه من استنزاف وإنهاك. وتذكر العديد منهم يوم الانتخابات الأخيرة، المعروف باسم «الجمعة الدامية»، حيث اندلعت شجارات عنيفة تبادل خلالها الأعضاء اللكمات، واستدعيت قوات الشرطة لإعادة الأمن والنظام. وقال لي المحامي صابر عمار: «نحن نستحق ما حدث في النقابة. لقد أخفقنا». وكان بذلك يعترف بالضرر الذي سببته عقود من الشجار والنزاع بين رفاقه اليساريين الذين سيطروا على النقابة ذات مرة.

وشعرت الدولة على نحو متزايد، خلال أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات، وهي السنوات الحاسمة في تاريخ النقابات المهنية، بأنها عرضة للسقوط في معركتها مع المتطرفين الإسلاميين المسلحين. وكان المسلحون المتطرفون المختبئون في حقول قصب السكر في الصعيد يقتلون رجال الشرطة كل يوم تقريباً في أسيوط وسوهاج وقنا. كما تعرض السياح المسافرون في أنحاء الصعيد لزيارة أضرحة الفراعنة في الأقصر وأسوان للقتل أو الإصابة في هجمات المتطرفين على القطارات والحافلات والبواخر السياحية التي تجوب النيل. واستطاع المتطرفون أيضاً اختراق القاهرة ليقضوا على مشاعر الأمان التي عاشها القاهريون ردحاً طويلاً من الزمن لاعتقادهم بأن التهديد مقتصر على مناطق البلاد النائية عن المدن. وفي تشرين الثاني / نوفمبر 1993، أطلق مسلحون النار على وزير الداخلية، عاطف صدقي، وهو يصطحب ابنته إلى سيارته عند خروجها من مدرسة الحضانة في مصر الجديدة. وفي فندق سميراميس، وهو فندق خمس نجوم يقع قرب سفارة الولايات المتحدة، اندفع مسلح بمفرده في ثورة هائجة ليقتل ثلاثة من السياح الأجانب كانوا جالسين في مقهى بالطابق الأول، وتوفي الرابع بعد ذلك في المستشفى. وأغارت قوات أمن الدولة، التي أفزعتها تقارير تتحدث عن أن المتطرفين قد أقاموا «دولة داخل

دولة»، على حي أمبابة قرب القاهرة، مسهمة بذلك في تفاقم الشعور العام بعدم الاستقرار.

وبالنسبة للحكومة المحاصرة، كان النشاط الإسلامي داخل النقابات غالباً ضجيجاً وجلبة في خلفية المسرح، ومجرد إزعاج عند مقارنته بما بدا أنه تهديد مسلح مرعب. غير أن الإخوان المسلمين نجحوا في إثارة عداوة الدولة التي كانت عصبيتها تزداد باطراد. وفي تشرين الأول / أكتوبر 1992، ضرب القاهرة زلزال كبير قتل أكثر من 500 شخص وطرد الآلاف من منازلهم. وتحركت النقابات المهنية بسرعة كبيرة، فنصب الأطباء في لجنة الإغاثة الإنسانية التابعة للنقابة خياماً مؤقتة في الأحياء الفقيرة، مثل حي السيدة زينب، لتوفير المأوى لأولئك الذين دمرت بيوتهم. وقدم آخرون الطعام للألوف الذين نصبوا خيامهم على الأرصفة والشوارع، وعالجوا المرضى والمصابين، ووزعوا الدواء على المحتاجين. ومنحت النقابة أيضاً 200 جنيه (ثلثي الأجر الشهري للطبيب) لأسر أولئك الذين ماتوا، و50 جنيهاً للمصابين، ومئة جنيه للمشردين. كما تلقت أسر الأطباء الذين قتلوا ألف جنيه، و500 جنيه للأطباء الذين أصيبوا من جراء الزلزال أو من تبعاته.

ونظمت نقابة المهندسين فرقاً من المفتشين لتفحص المنازل والشقق العائدة لأي مصري يخشى أن يكون منزله آيلاً للسقوط، ويحتمل انهياره في حالة وقوع هزة أخرى. وفحصت النقابة 10000 مسكن على الأقل، وتم منح نحو 250000 جنيه من أموال النقابة لترميم منازل ضحايا الزلزال.

وبينما كان الإسلاميون يعملون على مدى ساعات النهار والليل، كانت لجان الإغاثة الحكومية بطيئة في استجابتها للكارثة. وهيمنت قصص عمليات الإغاثة الإسلامية على العناوين الرئيسية في صحف المعارضة. فقد رويت حكايات مفجعة عن ضحايا محبطة تجاهلها عمال الإنقاذ التابعين للدولة، وشكت امرأة في جريدة «الشعب» اليومية الإسلامية، من عدم السماح لها

بدخول شقة خصصت لإيواء اللاجئين لأنها لم تتمكن من العثور على بطاقتها الشخصية، حيث فقدت بين ركام ما كان ذات مرة منزلها.

كما أشارت الصحافة الأجنبية أيضاً إلى نجاح شبكة العمل الخيري الإسلامي، وذلك في تناقض صارخ مع عدم كفاءة الدولة، وعدم اكتراثها على ما يبدو. وظهرت مقالة في مجلة «نيوزويك» الأمريكية بعنوان «الإسلام هو الحل» مرددة بذلك شعار الإخوان المسلمين المعروف. في حين أصبح عصام العريان، نقيب الأطباء، شخصية تظهر بانتظام في هيئة الإذاعة البريطانيا باعتباره الفارس الأبيض الذي أتى لينقذ المضطهدين والمسحوقين. وبعد عشرة أيام نفذ صبر السلطات، فزحفت قواتها إلى السيدة زينب وسوَّت بالأرض الخيام التي نصبها أطباء الإخوان المسلمين، وأمر المسؤولون نقابة المهندسين بوقف تفحص المساكن، وحوَّلت الحكومة التبرعات الخاصة التي كانت تتدفق على خزانة النقابة أو الجمعيات الخيرية الأخرى ذات الصلة إلى جمعية الهلال الأحمر التي تديرها الدولة، وترك الضحايا الأبرياء يتخبطون في ورطتهم.

ومع الدعم القوي والمستمر داخل النقابات، والشعبية المتنامية في صفوف الجماهير على وجه العموم، وجه الإسلاميون انتباههم نحو الشؤون الخارجية. ففي وقت سابق، يرجع إلى سنة 1991، عارضت نقابة المهندسين مشاركة مصر في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق أثناء حرب الخليج. وفي كانون الثاني / يناير، بعد أن شنت الولايات المتحدة عاصفة الصحراء، أدانت النقابة قصف العراق، وطالبت بانسحاب مصر من الائتلاف المتحالف.

وارتفع صوت النقابات في الشؤون الخارجية أكثر وأكثر. فقد استثارت غضب العالم الإسلامي عمليات التهجير والتعذيب والقتل التي تعرض لها مسلمو البوسنة والهرسك. وشكلت نقابات المحامين والأطباء والمهندسين لجاناً لجمع الأموال للاجئي البوسنة، ونظمت حملات الاحتجاج تأييداً

للمسلمين هناك، وجرت مظاهرة (واحدة على الأقل) في الأزهر، بعد صلاة الجمعة.

عقدت النقابات أيضاً ندوات ومؤتمرات تدين اتفاقية السلام في أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1993، بسبب المزايا والمكاسب الواضحة التي أعطتها للدولة العبرية على حساب الفلسطينيين. وجاء انتقادها للاتفاقية في أعقاب اللقطة الفوتوغرافية التي اشتهرت الآن للمصافحة الخجولة بين ياسر عرفات وإسحاق رابين في حديقة البيت الأبيض. على أن اتفاقية السلام، التي بدت آنذاك خطوة بارزة نحو إيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي، كانت تمثل كل شيء بالنسبة لمبارك. إذ جسدت فرصته كي يلعب دور المفاوض الرئيسي في المنطقة. وكانت فرصة لمصر، التي خشيت من أن تكون قد خسرت قيادتها التقليدية للعالم العربي، لمعاودة دخول المسرح كلاعب عالمي في الشؤون الدولية. وفي السنوات التالية، ستكون القاهرة المقر الرئيسي لمفاوضات السلام، وسيقف مبارك في مركز العملية كحلقة وصل أساسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

كان ثمة مخاطرة كبيرة بالنسبة للحكومة في التسامح مع مثل هذا النقد الداخلي عالي النبرة لعملية السلام في أوسلو. وتمثلت أكبر بواعث القلق عند مبارك في أن النقابات كانت تعمل كأحزاب سياسية، بل أسوأ من ذلك، كحكومة منافسة. وكان يكفيه أن خصومه قد فازوا بأعداد كبيرة في الانتخابات النقابية، وأنهم تقدموا خطوة أبعد بعد الزلزال بمد أيديهم خارج النقابات لمساعدة جماهير الشعب. وبدا الآن أن طموحهم لا يعرف حدودًا، وكانوا في طريقهم لأن يصبح لهم كلمة في السياسة الخارجية، ويقوضوا بالتالي أهداف الدولة.

أمّا الإسلاميون الشباب، فكانوا من جهتهم أكثر ثقة من أي وقت مضى. وحين اختاروا أن يتجاهلوا التوترات المتصاعدة مع الدولة، تحركوا ليتحدوا

مبارك في النقطة التي تؤلمه أكثر من كل ما عداها: قضايا حقوق الإنسان[23]. لقد ظلت كل من الولايات المتحدة وأوروبا تغض الطرف عن سجل مصر المرعب في مجال حقوق الإنسان، مفضلة رؤية مبارك كحليف مفيد في الحرب الباردة، وفي المسعى المتقطع لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ولكن التغيرات في المشهد الجيوبوليتيكي، وأبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي، أعادت انتهاكات هذه الحقوق إلى جدول الأعمال. وكانت القاهرة تشعر بقلق عميق من احتمال اضمحلال دورها المشتهى، دور الدولة الأثيرة عند واشنطن، نتيجة لذلك.

وعقدت نقابتا الأطباء والمهندسين ندوات حول التعذيب المنتشر على نطاق واسع للسجناء في السجون المصرية، ودعت إلى إطلاق سراح كافة المحتجزين السياسيين. واستخدمت قوات وزارة الداخلية القوة لإلغاء مؤتمر نظم للتعبير عن معارضة عمليات التعذيب التي تقوم بها الدولة، حيث حاصرت مكاتب نقابة المهندسين، بعد أن نظم المهندسون المؤتمر وسط كثير من الدعاية والصخب الإعلامي في الأيام التي سبقت انعقاده، ونشرت بيانات في صحافة المعارضة تدعو الجمهور إلى الحضور. وعقد أبو العلا ماضي، الذي كان في ذلك الوقت مساعد نقيب المهندسين، مؤتمراً صحافياً لإدانة تاريخ الدولة الطويل في مجال انتهاكات حقوق الإنسان.

في هذه المرة، تجاوز الإسلاميون الحدود المسموح بها. وكان من واجب مراد الزيات، «الرجل ذي الشعر الأبيض» أن يردهم إلى جادة الصواب. وقال لي الزيات، معبراً عن سخطه على طيش الأعضاء الشباب: «كنت في رحلة إلى باكستان، وأضافوا اسمي كنقيب، إلى الإعلانات التي تصادق على المؤتمر المتعلق بالتعذيب. عدت، وسألت أبا العلا: (ماذا فعلتم؟) وقلت لهم: (أنا مستعد لأقبل تعدي الدولة، أنا مستعد، فليكن. ولكن ما هي خطتكم؟ هل تريدون الثورة؟ إن كنتم لا تريدون فعلينا أن نلعب اللعبة. لا بد

لنا أن نكون مهذبين. فهذه الأنواع من الأحداث لها أثر تراكمي، وسوف تؤدي إلى إجراءات صارمة من جانب الدولة)».

تجاهل ماضي والقادة الإسلاميون الشباب تحذير الزيات، فقد كانوا متلهفين جداً، ومفرطين في شعورهم بالنشاط والإثارة. وأخفقوا نوعاً ما في تطبيق الذكاء الذي استخدموه في إقناع جمهور القاعدة من أعضاء النقابة بعلاقاتهم بالدولة. إذ تأثروا جداً بنجاحهم الذي حققوه.

تطلب الأمر سنين ليعترفوا بغرورهم. وقال أبو العلا ماضي مقراً بعد أربع سنوات من الحادثة: «كنا ندير النقابات كأنها أحزاب سياسية، ولم تكن هذه نيتنا أبداً، ولكن الأمور سارت على هذا النحو».

لقد جاء النصر في النقابات على درجة من السرعة والسهولة بالنسبة للإسلاميين بحيث تجاوز قدرتهم على إدراك المضمون الكامل للإشارات الخطيرة التي كانوا يرسلونها إلى الدولة. وقال صالح عبد الكريم: «في مصر، إذا أعطيت الانطباع بأنك تتحدى موقف الرئيس فلن يتسامح معك أحد. غير أن الناس [الإسلاميين] ـ لم يفكروا بذلك آنئذ. ونحن معشر الإسلاميين نؤمن بالتعايش ـ ولم نكن نتطلع إلى الدخول في مجابهة».

كانت المسألة مسألة وقت قبل أن يتحقق تحذير الزيات النبوئي. وفي حين تشبثت الدولة بالسلطة السياسية من خلال ملء صناديق الاقتراع في الانتخابات الوطنية بأصوات مزورة، ومنع أي حزب معارضة حقيقية من دخول الاقتراع، كان الإسلاميون يفوزون بالسيطرة على النقابات المهنية بأساليب تكتيكية أكثر ابتكاراً. وبالنسبة للكثيرين من أفراد الطبقة الوسطى، أصبحت النقابة عالماً مصغراً يجسد ما يمكن للبلاد أن تحققه لو أبعدت الدولة الاستبدادية عن الطريق. وكان من المتوقع أن تقوم السلطات، عاجلاً أو آجلاً، بسحق الحركة النقابية.

دوت طلقة البداية في 6 شباط / فبراير 1993، عندما فرضت الحكومة

قانون الجمعيات رقم 100 عن طريق البرلمان المذعن المطيع، موضحة بشكل لا لبس فيه القواعد والأنظمة الجديدة للنقابات المهنية. وقدم مشروع القانون الجديد باسم «القانون المتعلق بضمان الديموقراطية داخل النقابات»، ونقل صلاحية انتخابات النقابات من سلطة النقابات نفسها ووضعها في أيدي المحاكم التي شعرت الدولة بأنها تستطيع السيطرة عليها بشكل أفضل.

الأهم من كل ذلك، أن القانون 100 حدد نسبة المشاركين من الناخبين المؤهلين للاقتراع بـ 50٪ على الأقل لكي يكون قانونياً، رغم وضع حدود أقل للجولات التالية. وتم فيما بعد تفويض هذه المحاكم ذاتها بفحص المرشحين لقيادة النقابة، وأعطيت صلاحيات التحكم بزمان ومكان إجراء انتخابات النقابة. كما ندب ضباط الشرطة وموظفو الدولة لتنفيذ الأنظمة الجديدة. وفي النهاية، قيد القانون 100 جمع التبرعات واستخدام أموال النقابات في مشروعات خارج نطاق النقابات، مثل إغاثة المنكوبين من زلزال القاهرة الذي أحرج الحكومة كثيراً، أو تقديم المعونة إلى الإخوان في الدين في البوسنة.

أدركت السلطات جيداً أن تصويت عدد قليل من الناخبين كان في مصلحة الإسلاميين. وحتى على الرغم من أن قادة الإسلاميين كانوا أقلية في بعض النقابات، إلاّ أنهم تمتعوا بحسن التنظيم، وبتأييد عدد كبير من الأتباع المخلصين والمنظمين الذين يدلون بأصواتهم. وكان التشريع مصمماً بدقة لمنع المناورة السياسية، كما حدث عند انتصار المهندسين سنة 1987، حينما احتشدوا في قاعة الاجتماع، وصوتوا لصالح تغيير مراكز الاقتراع، أو عند انتصار المحامين سنة 1992.

في السياسة المصرية، تكون الحقيقة في كثير من الأحيان مناقضة تماماً لما يذكر في العلن. وكان جواب السلطات على السخط والغضب المنتشرين على نطاق واسع تجاه القانون 100 نموذجاً مثالياً لهذه الحالة، إذ أعلن مبارك أن «التشريع الجديد يهدف إلى ضمان المشاركة الواسعة على مستوى القاعدة».

وكان نفاق الدولة واضحاً جلياً. فبصرف النظر عن حقيقة أن الانتخابات للبرلمان والمجالس البلدية حافلة بالتلاعب بالأصوات، فإن نسبة المقترعين في الانتخابات البرلمانية قد انخفض إلى 10٪ في السنوات الأخيرة. أمّا في الانتخابات البلدية، فلم تتجاوز نسبة المقترعين في بعض المناطق 5٪. ومع ذلك فلم تعلن الدولة قط عدم شرعية هذه الانتخابات التي كان حزب مبارك الوطني الديموقراطي يفوز بها باستمرار.

وكتب فهمي هويدي، الصحفي المعروف والمؤيد لوجهة نظر الإسلاميين في جريدة «الشعب» يقول في مقالة بعنوان «إجهاض الحلم الديموقراطي»: «كانت الاعتباطية [في الانتخابات] موضع الترحيب ما دام الحزب الذي يمسك بزمام السلطة موالياً للحكومة». وكانت مقالات هويدي تنشر بصورة منتظمة في صحيفة «الأهرام» الرسمية الحكومية. غير أن المقالات التي تنتقد القانون 100 منعت من الظهور على صفحاتها، واضطر لنشرها في صحف المعارضة.

أضاف هويدي معلقاً: «وعندما جاءت الانتخابات بالمعارضة إلى السلطة أصبح الوضع خطيراً، باعثاً فزع السلطات بطرق لم تحدث حتى عندما ضرب الزلزال مصر»[24].

على أن التغيير في قانون الانتخابات لم يفعل الكثير لوقف الزحف الإسلامي، ففي نقابتي الصيادلة والمهندسين الزراعيين، فاز المرشحون الإسلاميون بهامش كبير، مع مشاركة أكثر من 50٪ من الناخبين المؤهلين للاقتراع.

أمّا انتصار الإسلاميين في نقابة الصيادلة فكان مذهلاً على وجه الخصوص، لأن نسبة تقدر بثلاثين بالمئة من أعضائها هم من المسيحيين الأقباط، الذين ربما كانوا أقل ميلاً من أغلبية المسلمين إلى التصويت لصالح الإسلاميين. ولكن بحلول سنة 1993، أثبت مؤيدو الإخوان أنهم على حق وظفروا بتأييد واسع النطاق، حتى بين الأعضاء الأكثر تشككاً. وشهدت

انتخابات سنة 1994 مشاركة الصيادلة في الاقتراع بأعداد أكبر بكثير من أي وقت مضى، يدفعهم عموماً الغضب من تدخل الحكومة في شؤونهم مجسداً في القانون 100. فمن أصل 21000 ناخب مؤهل للتصويت، ذهب 17000 إلى صناديق الاقتراع وأعطوا الإسلاميين أعظم انتصار لهم منذ أن فازوا أول مرة بمقعد في النقابة سنة 1984. وفاز المرشحون الإسلاميون بسبعة عشر مقعداً من أصل خمسة وعشرين في مجلس النقابة.

لا تتوفر إحصائيات حول أنماط تصويت الصيادلة المسيحيين، ولكن كثيراً منهم قالوا لي إن البرامج ووعود الحملة الانتخابية عند زملائهم الإسلاميين تغلبت على شكوكهم الأولى. وتخلى آخرون عن الشبهات التي راودتهم حول تقلص دور النقابة لتصبح مجرد منظمة واجهة. على سبيل المثال، كان محمد عبد الجواد، وهو صيدلي مسلم وثري، واحداً من هؤلاء الذين تغلبوا على شكوكهم وهواجسهم، إذ كان يشكك في مؤيدي الأخوان عندما أصبحوا ناشطين سياسياً في النقابة في البداية.

وقال عبد الجواد، وهو نائب نقيب الصيادلة، شارحاً: لم أكن أريد للنقابة أن تصبح منبراً للإخوان المسلمين، ولكنك بعد فترة، تجد أنهم يساعدون كل عضو فيها، سواء أكان قبطياً أم مسلماً. فقبل أن يأتي الإسلاميون لم يكن هناك أحد يقابلك في النقابة، وإذا كانت لديك مشكلة مع مصلحة الضرائب لا يوجد أحد لمساعدتك. وحالما أتى الإسلاميون، كان هناك أشخاص في المقر الرئيسي للنقابة في الانتظار لتقديم المساعدة في كل ساعات النهار. وشعوري الآن هو أن أداءهم كان ممتازاً. . . وهكذا فليس من شأني أن أعرف ماذا يفعلون في الليل وراء الأبواب المغلقة في مكاتبهم الإخوانية».

ولا يحتاج المرء إلاّ أن يزور محمد مقصود، نقيب الصيادلة، ليفهم الجاذبية التي يتمتع بها الإسلاميون. ويجلس مقصود، وهو رجل بدين قصير، وعلى جبهته «الزبيبة» الشهيرة من أثر السجود، وراء مكتب واسع من خشب

السنديان، في المقر الرئيسي للنقابة، من الصباح حتى حلول الليل، يعرض مساعدته الشخصية لأعضاء النقابة. وفي اليوم الذي زرته فيه، في أيلول / سبتمبر 1997، كان حوالى عشرة من الصيادلة يصلون الظهر على سجاجيد خضراء خارج مكتبه، بينما تجمع آخرون في الداخل ليسألوه عن معونات الضمان، أو القروض التي تقدمها النقابة. وقال لي مقصود وعلى وجهه ابتسامة لطيفة: «كل صيدلي من الاسكندرية إلى أسوان، يعرفني، ويعرف رقم هاتف بيتي. بابي مفتوح دائماً، وأنا أول نقيب يجلس في مكتب النقابة طيلة النهار. وأنا أفعل هذا على الرغم من حقيقة أن عليّ أن أدفع أجر لصيدلي لإدارة الصيدلية التي أملكها بينما أجلس في مكتب النقابة».

وسألت محمد مقصود كيف تمكن الإسلاميون من إقناع الأعضاء المسيحيين بتأييدهم. ولكن قبل أن يجيب اتفق مرور صيدلي قبطي بنا، كأنما ينتظر دوره في الكلام. فقال مقصود ينصحني: «لم لا تسألين هذا الرجل؟». فسألته.

قال محمد بشير شارحاً وهو يحوم فوق مكتب مقصود: «كل صيدلي يريد نقابة قوية، ولا سيما منذ واجهنا المشاكل في كثير من الأحيان مع وزير الصحة الذي يكون طبيباً على الأغلب. وأنت تعلمين أن هناك تنافساً دائماً بين الأطباء والصيادلة. ونحن نستطيع أن نثق بالإسلاميين للعمل من أجلنا، مهما كانت المشكلات التي نواجهها، وهذه ليست نقابة للمسلمين بل لكل الصيادلة».

على أن إخفاق القانون 100، الذي سُنَّ على حساب مزيد من التدهور في سمعة الحكومة الضعيفة أصلاً في مجال الديموقراطية، ترك مبارك مكشوفاً على نحو مطرد أمام القوة السياسية الشرعية للإسلاميين المنتخبين لرئاسة النقابات المهنية. وكان الصيادلة وعدد من النقابات الأخرى الأصغر حجماً قد انقلبوا لصالح الإسلاميين على الرغم من العقبات المفروضة من جراء القانون الجديد.

ولم يكن هناك سبب يحمل على الاعتقاد بأنهم سيخفقون في تعزيز قبضتهم على النقابات الأكثر قوة، ولا سيما نقابة المهندسين الكبيرة. وأثبتت مساعي الدولة لتغيير القواعد والأنظمة عدم قدرتها على الوقوف في وجه المد. وبدا أن إنهاء اللعبة برمتها هو الأفضل بين الخيارات المتاحة المحدودة.

وقال عصام العريان معلقاً في رسالة بعثها إليّ من زنزانة سجنه: «لم تحاول الدولة أن تتفاوض مع زعماء النقابات، بل دخلت في منافسة معهم أخفقت عدة مرات من خلال الانتخابات. وكان هناك إمكانية للوصول إلى حل وسط. لكن قرار الدولة هو أن تواجهنا بقوة وحسم، حتى على حساب الطبقة الوسطى».

في 2 أيار / مايو 1995، أغار أفراد الشرطة على المقر الرئيسي لنقابة المهندسين في شارع رمسيس في قلب القاهرة، لتنفيذ أمر المحكمة بوضع النقابة تحت الحراسة الرسمية للدولة. واحتشد عشرات الصحفيين داخل القاعة، بينما كانت مجموعة من الإسلاميين، بمن فيهم صالح عبد الكريم، وأبو العلا ماضي، ومختار نوح، تحاول الاحتجاج بأن الحراسة غير قانونية. وهتف مختار نوح، بوصفه المحامي الذي يمثل النقابة، إلى القاضي وضاحي الوكيل، رئيس محكمة شمال القاهرة، ليتحقق من القرار. وفوجيء عندما قال القاضي إن الأمر قد صدر فعلاً. ووقف مختار نوح غاضباً أمام الحشد، ووصف هذا الإجراء بأنه «تنفيذ قرار عسكري من قبل أفراد الشرطة الذين يقودهم رجل يأخذ تعليماته من وزارة الداخلية»[25].

وقال صالح عبد الكريم يستعيد الذكرى: «لم نصدق أن هذا يحدث، فهناك العديد من الطرق التي كان في وسع الدولة أن تحقق عبرها غرضها. إذ يمكن أن تحاول منعنا من الفوز في الانتخابات بإقناع الناخبين المترددين في النقابة. ويمكنها عمل أشياء كثيرة بدلاً من استخدام القوة. وعندما قابلت رجال الأمن في اليوم الذي اجتاحوا فيه النقابة قلت لهم: «لقد فعلتم هذا بالطريقة

البلدي». وكان صالح يستخدم تعبيراً مصرياً شائعاً يعني: بالطريقة الفظة لأهل الريف المرتبكين الذين لا يعرفون ما يفعلون.

ربما كان على الإسلاميين ألاَّ يفاجؤوا إلى هذا الحد. والحق أن المشكلة كانت تختمر داخل النقابة ذاتها منذ بعض الوقت، حيث مجلس الإدارة الذي يهيمن عليه شباب الإسلاميين، في نزاع متفاقم مع نقيبهم، حسب الله الكفراوي. وفي النهاية سيثبت الكفراوي أنه الوسيلة التي أدت إلى سقوطهم، وذلك حين حث السلطات على فرض الحراسة ضد زملائه السابقين في النقابة.

وعندما التقيته، سنة 1997، لم يفعل الكفراوي الكثير لإخفاء سروره باستيلاء الحكومة على النقابة. وسألته عما إذا شجعه مبارك على السعي للحصول على إجراء قضائي ضد المهندسين، أجاب: «لم يأمرني بفعل هذا، غير أني أستطيع أن أقول إنه سر بالنتيجة».

في البداية اتجه الإسلاميون إلى الكفراوي، وهو وزير سابق للإسكان والتنمية في عهد السادات وصديق مقرب من مراد الزيات، وطلبوا منه قيادة نقابة المهندسين، كنقيب، سنة 1990. وأملوا بأن يستخدم علاقاته وصلاته بحكم كونه وزيراً ليقوم بدور ضابط ارتباط فعال بين النقابة والسلطات. وتصور الإسلاميون أنهم سيديرون الشؤون اليومية، بينما يلبس الكفراوي لبوس الاعتدال، ليهدئ أية مخاوف من احتمال استخدام الإسلاميين لسلطتهم الجديدة لتحويل النقابة إلى ذراع للإخوان المسلمين لجمع الأنصار والأعضاء.

لكن الكفراوي لم يكن مذعناً بالقدر الذي كان الإسلاميون يأملونه. إذ لم يقتصر الأمر على حساسيته البالغة حيال كل ما له علاقة بالمقاربة الإسلامية وحسب، بل كان متعوداً على تلقي درجة عالية من الاحترام والمراعاة التي تمتع بها بحكم كونه وزيراً في الحكومة. وعندما تجاهل الإسلاميون أفكاره أصيب بجرح في «أناه» القوية. غير أن حجم أناه المتضخمة ما كان له أن يفاجئ

أحداً، فقد كان يبرز في أية مواجهة مع الكفراوي. وفي الحقيقة، ليس هو الرجل الذي يبقى على الهامش بينما يتخذ الآخرون كل القرارات.

على طول الشارع الذي يقع فيه مكتب الكفراوي الخاص في جاردن سيتي، وهو حي حافل بالمناظر الطبيعية الخلابة بالقرب من قلب مدينة القاهرة، يراقب رجال الحراسة العاملين في خدمته زواره وأعداءه، ويشيرون إليه بلقب «باشا»: «هل أتيت لرؤية الباشا؟ وهل الباشا في انتظارك؟».

ردّد كفراوي كثيراً خلال اللقاء القصير في مكتبه عبارة: «أنا مشهور، وكل واحد يعرفني في كل أنحاء مصر».

وبعيد انتخابه نقيباً، شرع في التصادم مع الإسلاميين في كل مناسبة. وفي سنة 1993، أخرجته النقابة من رئاستها بالتصويت ضده، ولكن الكفراوي رفض أن يتزحزح. وبدلاً من ذلك اتهم مجلس النقابة بسوء الإدارة المالية لأموال النقابة، وساعد على وضعها تحت حراسة الدولة.

قال لي الكفراوي: «لقد شعرت بالصدمة من سلوك الإسلاميين، وكان عليّ أن أواجههم. وبصفتي وطنياً كان علي واجب التعبير عن المعارضة لسلوكهم، وكان من المفروض أن نكون نقابة لا حزباً سياسياً».

وسواء ألعب مبارك دوراً مباشراً في قرار إغلاق النقابة أم لم يفعل، فقد كان من الواضح أن الإجراء ضد النقابة كان قراراً سياسياً. ففي الماضي، طبق قانون الحراسة من قبل الدولة بعد ثورة 1952 للاستيلاء على ممتلكات الأرستقراطيين المصريين. ولم يطبق هذا القانون من قبل أبداً على أية نقابة، واحتج كثير من المحامين بأن هذا الإجراء غير قانوني.

وفي الحقيقة، حكمت إحدى محاكم الاستئناف في سنة 1996 بعدم جواز استخدام هذا القانون لتجريد مجلس النقابة المنتخب من سلطاته. وقالت المحكمة: إذا كان للحراسة أية صفة شرعية على الإطلاق، فلا يمكن تطبيقها

إلاّ لمصادرة خزانة النقابة. وأمرت المحكمة أيضاً الوصي المعين من قبل الدولة (الحارس) بإعادة نحو مليوني جنيه أخذها لاستعماله الشخصي من صندوق النقابة. ولكن الحكومة تجاهلت الحكم، ويقول قادة النقابة إن هذا المال لم تتم إعادته أبداً.

وثمة حارس آخر اختارته الدولة لإدارة النقابة، سجن في سنة 1997 بتهم فساد لا علاقة لها بأعمال النقابة. وأمرت محكمة أمن الدولة العليا عبد الوهاب الحباك بدفع أكبر غرامة صدرت عن محكمة من قبل، وكان الحباك قد أدين بتجميع ثروة من عمولات غير مشروعة بصفته رئيس الشركة القابضة للهندسة الصناعية، وهي شركة خاصة.

وبعد ثمانية أشهر من إغلاق نقابة المهندسين، فرضت الحراسة أيضاً على نقابة المحامين. إذ وصل التوتر في العلاقة مع الدولة إلى مستويات غير مسبوقة، بعد موت محام إسلامي شاب في الحجز القضائي، هو عبد الحارث مدني، في أيار / مايو 1994. وكان مدني المعروف بأنه يمثل المتهمين بالتطرف الإسلامي، قد اعتقل في غارة على مكتبه. وبعد أيام من الصمت الرسمي حول مصير مدني، أعلنت السلطات أنه مات من جراء نوبة ربو ـ وهو ادعاء سخر منه منتقدو الحكومة، وناقض فيما بعد تقرير المحقق في أسباب الوفاة، الذي أكد بأنه عذب. ودعت النقابة إلى إضراب في 15 أيار / مايو شل نظام المحاكم برمته.

وبعد يومين توجهت مباشرة إلى مبنى النقابة حيث كان المحامون يخططون للقيام باحتجاج في تحد لقانون الطوارئ في مصر. وأحاطت قوات الأمن المجهزة بالدروع والأسلحة الأوتوماتيكية بالمقر الرئيسي للنقابة في قلب القاهرة، بينما كانت تلاوة مسجلة من القرآن تسمع في المكان. وسرعان ما اندفعت قوات الشرطة وراء سحابة من الغاز المسيل للدموع، تضرب المحتجين، وتسوق الكثيرين إلى السجن. وقبل أن أفر بجلدي صدمت

بالمشهد الغريب، مشهد عشرات المحامين المصريين وهم يحملون حقائبهم ذات العلامة المميزة إلى جانبهم، داخل سيارات الشرطة.

سببت أعمال الشغب وموت عبد الحارث مدني في السجن شعوراً بالإحباط والصدمة أصابت البلاد بأسرها. وصحيح أن الجميع يعرفون بأن النقابات تشكل تهديداً للدولة، وأن تعرض مواطن مصري للتعذيب وهو رهن الاعتقال ليس خبراً جديداً بالتأكيد، إلاّ أن الأحداث الدرامية فضحت نفاق النظام. ولو توهمت مصر في أي يوم من الأيام بأنها بلد ديموقراطي، فقد حطمت هذه الأسطورة الإجراءاتُ الصارمة المتخذة ضد أولئك الذين أنيطت بهم مهمة توفير العدالة في هذه البلاد. وقال لي أحد الإسلاميين في اليوم الذي اندلعت فيه أعمال الشغب: «المحامون أعداء النظام. فالدولة تقمع الحرية والمحامون يدافعون عن الحرية».

وكما كان الحال مع المهندسين، جاءت المبادرة الخاصة بوضع نقابة المحامين تحت الحراسة من داخل التنظيم ذاته. فعلى الرغم من نجاح الإسلاميين في تحسين مستوى الحياة الشخصية والمهنية للأعضاء، إلاّ أنهم سقطوا هم أيضاً ضحية للتناحر الداخلي، مثلما حدث تماماً لأسلافهم العلمانيين من قبلهم. فالنزاع على السلطة الذي استمر لمدة ثلاث سنوات بين مختار نوح وسيف الإسلام البنا، وتناولته الصحافة حتى مله الناس، أضعف الإسلاميين وجعلهم عرضة للهجوم. كما أقنع خصومهم في النقابة إحدى المحاكم بأن الإسلاميين متورطون في الفساد المالي، مثل الاقتصار على استخدام تلك الشركات التي يملكها الإخوان المسلمون من أجل الأعمال النقابية. وكشف تقرير أعده جهاز الدولة المركزي لتدقيق الحسابات، صدر في آذار / مارس 1996، عما أسماه بالأمور غير النظامية في شؤون النقابة: فالشركات التي أبرمت النقابة عقوداً معها حددت بأسماء مزيفة، والشيكات أصدرت باسم أفراد بدلاً من وكالات السياحة التي يفترض أنها هي التي تنظم

الرحلات التي تمولها النقابة. لكن النتائج العامة التي توصل إليها التحقيق لم تكن حاسمة ولم تصل إلى درجة البينة التي تبرر إجراء الحراسة.

وأرسل فريق دولي من مركز استقلال القضاة والمحامين، الذي يتخذ من جنيف مقراً له، أرسل إلى القاهرة في مطلع سنة 1998 لتحري مشكلات زملاء المهنة من المصريين. ووجد الفريق نمطاً من سوء استعمال السلطة من قبل الحكومة وحلفائها داخل نقابة المحامين. كما وجد أيضاً أن التعليق الفعلي لأنشطة النقابة يشكل خرقاً للوائح الأمم المتحدة، وانتهاكاً يمكن إثباته، للدستور المصري أيضاً. وقالت اللجنة إنه كان من الواجب استدعاء الشرطة والنائب العام للتحقيق في أية مزاعم تتعلق بالفساد، بدلاً من الحجز على النقابة وحرمان أعضائها من حقهم الشرعي في الاتحاد والارتباط معاً. إذ إن إغلاق النقابة كان عملاً سياسياً على ما يبدو قامت به السلطات المركزية لتجنب إقامة مراكز بديلة للسلطة والنفوذ داخل المجتمع. واختتمت الهيئة تقريرها بالقول: «لقد فوجئت البعثة برضى الحكومة الظاهر واطمئنانها إلى التعليق الفعلي [للنقابات] من حيث هي مؤسسات ديموقراطية. وهذا مفاجئ على وجه الخصوص نظراً لدور مهنة المحاماة في إقامة العدالة»[26].

لقد منح استخدام قوانين الحراسة الرئيس مبارك وحلفاءه فترة راحة من هجمة الإسلاميين في النقابات، غير أن ذلك لم يحدث إلاّ بعد إلحاق ضرر هائل بما تبقى من المصداقية الشرعية والسياسية للحكومة. لقد تم تجاهل أحكام المحاكم القاضية بعدم شرعية كل أو بعض قرارات الحراسة بشكل روتيني، الأمر الذي حرم أعضاء النقابة من التمثيل القائم على الانتخابات، ومن الوصول إلى صندوق النقابة. وفي هذه الأثناء، رفضت إحدى محاكم القاهرة الموافقة على إجراء انتخابات جديدة لمجلسي نقابة المهندسين ونقابة المحامين، تاركة التنظيمين بدون قيادة. كما صدرت

أوامر الحراسة ضد نقابات محلية، بما فيها فرع الاسكندرية لنقابة الأطباء الذي أغلق في آب / أغسطس 1997. ويعتقد الكثيرون أن استيلاء الحكومة على المقر الرئيسي للأطباء في القاهرة من الإسلاميين الذين ظلوا خارج السجن، مجرد مسألة وقت.

وعلى الرغم من هذه النكسات فإن الحركة النقابية في عهد الإسلاميين الجدد مست المجتمع المصري بطرق قلما كان من الممكن تصورها عندما شرع أبو العلا ماضي وعصام العريان ورفاقهما في مغامرتهم الاستثنائية، أثبتوا، في مجتمع محروم من الديمقراطية، أن الانتخابات الحرة والمناقشة الحرة كانتا ممكنتين في الحقيقة، وفي أمة تصرخ في طلب التوجيه الأخلاقي، مزجوا بنجاح بين رؤية العدالة الاجتماعية، المتجذرة في القرآن، وبين مطالب الحياة الحديثة وأعبائها.

إذا شئنا الحديث باللغة العملية، فإنه يجب النظر إلى الولاية الإسلامية الوجيزة داخل النقابات المهنية على أنها نجاح. لقد رفعت القيادة الجديدة مستويات المعيشة لأعضاء النقابة، وخففت غائلة الفساد والمحسوبية المنتشرين، وحلت محل دولة تفتقد الكفاءة وما عاد في وسعها أن تعالج هموم الطبقات الوسطى، كما أظهرت النقابات أيضاً درجة تستحق الإعجاب من الديموقراطية والتعددية في تناقض صارخ مع نظام مبارك الاستبدادي.

وعلى كل حال، فإن المستوى الأخلاقي والفكري هو الذي ترك فيه الإسلاميون الشباب أعظم بصماتهم، وهو المستوى الذي سيساعد على دفع الصحوة الإسلامية على مدى السنوات القادمة. لقد أعان الزعماء النقابيون الجدد على رسم هوية مصرية جديدة ما عادت تابعة لمطالب «التغريب» الذي قلما يتوافر لديه ما يقدمه إلى الإنسان العادي. وقد حطموا في الوقت ذاته

الأسطورة العتيقة التي تقول إن الإسلاميين يجنحون إلى إعادة إنشاء «فردوس» عربي على طراز العصر الوسيط بالقوة إذا دعت الضرورة. كما ابتعدوا عن التقاليد الأكثر مكراً التي ميزت الحرس القديم من الإخوان، الذين اعتادوا العمل تحت الأرض في العالم السفلي الخاص بالسياسة المصرية. والحق أنهم كانوا يدعون إلى الحداثة بصراحة، ولم يكونوا يسعون إلى التخلص منها بمجرد جعلها أكثر إسلامية.

وإلى هذا اليوم ما زال عصام العريان في السجن، ملتزماً، مثلما كان في أي وقت مضى، بالطريق الذي اختاره. وقد سألته، في حديثنا الأخير في السجن، هل تعد مصر مجتمعاً إسلامياً حقاً؟

«الدين الرسمي في مصر هو الإسلام، والشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهناك تراخ في تطبيق هذه النصوص، على الرغم من المشاعر الإسلامية المتنامية التي تزداد يوماً بعد يوم. وما من أحد يشك في أن تاريخ مصر في العصر الوسيط والحديث مرتبط بالإسلام، وسوف يرتبط مستقبلها أيضاً بمدى التزامها بشرائع الإسلام وروحه».